الأمم المتحدة
S/PV.5760



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٧٦٠

الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

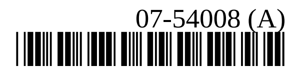
الرئيس:	السيد كريستشين	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاو
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ماثولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2007/555)

07-54008 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2007/555)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان، إيران، باكستان، البرتغال، كندا، النرويج، الهند، هولندا، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد توم كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/555، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد توم كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وكما يعرف أعضاء المجلس، ستكون هذه آخر إحاطة إعلامية يقدمها السيد كوينغز إلى مجلس الأمن بصفته الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. وباسم أعضاء المجلس، أود أن أتوجه إليه بخالص الشكر على ما قام به من عمل في أفغانستان في ظل ظروف صعبة للغاية، وعلى الإحاطات الإعلامية المفيدة التي قدمها للمجلس خلال العامين الماضيين والجهود التي بذلها لتنفيذ قرارات المجلس بشأن أفغانستان. وإذ نودعه، فإنني أتمنى له كل التوفيق في عمله في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوينغز.

السيد كوينغز (تكلم بالانكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدي، على كلماتكم الطيبة.

ويسعدني إذ نجتمع اليوم للنظر في سبل المضي قدماً في أفغانستان أن ألاحظ أن الكثيرين منا هنا يفعلون ذلك للمرة الثانية أو لعلها الثالثة في غضون شهر واحد. فليس ثمة إشارة أكثر دلالة على الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي عن جدارة للنجاح في أفغانستان والالتزام الثابت بتحقيق مستقبل أفضل لجميع الأفغان.

وآخر هذه الاجتماعات الثلاثة – وأعني الاجتماع السادس للمجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في كابل في ٣ تشرين الأول/أكتوبر – تم التركيز على التعاون الاقتصادي الإقليمي. وبعد مناقشات صريحة، اتخذ المجلس عدة قرارات بشأن التجارة والعبور، ووضع اتفاقات شراء الطاقة وتسهيل انتقال العمال عب الحدود وإعادة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم وإعادة توطينهم طوعياً بمساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. وقد شدد جميع المتكلمين على الأهمية البالغة للتعاون الإقليمي الفعال تحقيقاً للاستقرار والتنمية الاقتصادية.

مع ذلك، وبالرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذت خلال هذا الاجتماع، فقد شددت مناقشة المواضيع الرئيسية على قصور القدرات في مجال التعاون الإقليمي، الأمر الذي يجب تناوله أساساً من جانب حكومة أفغانستان بإنشاء وحدات دعم إقليمية في الوزارات الرئيسية، بقيادة وزارة الخارجية بعد تعزيزها. ويبقى ثمة هدف رئيسي على الصعيد الإقليمي، ويتمثل في استكمال تركيز جيران أفغانستان على علاقاتهم الثنائية من خلال دعم النُهُج متعددة الأطراف وتوسيعها، تحقيقاً لاستقرار دائم في أفغانستان.

لقد تحسن التنسيق بين الجهات العسكرية الدولية والأفغانية الفاعلة، على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء، وتحققت نجاحات عسكرية تكتيكية كبيرة في الجنوب وفي الشرق منذ إحاطتي الإعلامية إلى هذا المجلس في آذار/مارس. وخلال الشهرين الماضيين، تدنى مستوى العنف. مع ذلك، وعلى أساس شهر بشهر، ومقارنة بالسنة الماضية، ارتفع عدد حوادث العنف بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً. وفي العام الحالي، سجلت الأمم المتحدة ٦٠٦ تفجيراً باستخدام عبوات ناسفة بدائية الصنع و ١٣٣ هجوماً انتحارياً، مقابل ٨٨ هجوماً خلال نفس الفترة من العام الماضي. وتلك زيادة كبيرة، والنتيجة المؤسفة لذلك هي تزايد حجم الخسائر البشرية، فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين ٢٠٠ ١ على الأقل منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام.

والجيش الوطني الأفغاني سيكون قوامه حوالي ٠٠٠ ٤٧ جندي بنهاية هذا العام. وتأمل القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان تسليم قوة قوامها ٠٠٠ ٧٠ جندي بنهاية عام ٢٠٠٨. وفي نفس الوقت، ينتظر أن يبدأ برنامج مركز للتطوير على مستوى المناطق في معالجة ضعف مستويات الشرطة الوطنية الأفغانية. ولكن الأعداد ليست مقياساً للقدرة، وفي الوقت الحالي، لا بد لنا أن نسلم بأن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تمثل أقدر خط دفاع الحكومة ضد أي تمرد.

ويجب أن تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان مع حكومة أفغانستان ومع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لضمان أن يكون وجود استراتيجية سياسية وعسكرية متكاملة وخطة أمنية مشتركة تأخذ بالحسبان بشكل كامل البعد العسكري والأبعاد المتمثلة في مكافحة التمرد، والإدارة، والتنمية، وإعادة البناء، والأبعاد الإنسانية، كلها مصادر قوة للجميع في الوقوف ضد العنف وإحلال السلام في أفغانستان خلال شهور الشتاء وخلال عام ٢٠٠٨. ومن الضروري لنجاح هذه الاستراتيجية المتكاملة زيادة إشراك القادة العسكريين والمدنيين الأفغان في تخطيط العمليات الأمنية في القيادات الإقليمية، ومقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومقر حلف الناتو.

وفي المناخ الحالي من عدم الاستقرار والصراع، وعدم وجود آليات لمراقبة حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بإيهام ولاية الإدارة الوطنية للأمن، ودائرة الاستخبارات، وعدم إتاحة الوصول إلى مرافقها، أمور تثير القلق بشكل خاص. وينبغي أن يضاف أيضا أن الافتقار إلى تنسيق الإدارة

الوطنية للأمن مع النظام القضائي و، في بعض المجالات، حتى مع الأجهزة الأمنية الأخرى، يمثل عائقا للأمن في البلد. وأحث الحكومة على التحقيق في المزاعم المتعلقة بالاعتقالات التعسفية وتعذيب المحتجزين، وعلى إتاحة الوصول غير المعاق لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان لمراقبة مراكز الاعتقال التابعة للإدارة الوطنية للأمن وأنشطتها في أنحاء البلد. وإحدى التوصيات في ذلك المعنى توجد في الفقرة ٨٤ من تقرير الأمين العام.

وقد شعرت بقلق بالغ بسبب قرار الحكومة الأفغانية الأخير بإعدام ١٥ سجينا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. فكما يعلم جميع الأعضاء، إن الأمم المتحدة لا تؤيد توقيع عقوبة الإعدام و، خاصة فيما يتعلق بأفغانستان، طلبت مفوضية حقوق الإنسان في ٢٠٠٥ من السلطات الأفغانية إعلان وقف اختياري لعقوبة الإعدام نظرا للعيوب الإجرائية والموضوعية في النظام القضائي. وينبغي أن أغتنم هذه الفرصة لحث الحكومة على إعادة العمل بالوقف ومراعاة القوانين الدولية التي تحكم بعدم شرعية عقوبة الإعدام عندما لا يمكن ضمان إجراء محاكمة عادلة.

وبالرغم من أن الهجمات الانتحارية، في خضم العنف في أفغانستان، تلقى أغلب الانتشار الإعلامي، ربما يكون أكبر تهديد للسكان المدنيين والاستقرار العام للحملة الجارية من الترهيب والاختطاف والإعدام التي تقوم بها عناصر غير حكومية ضد كل من يُعتقد أن لهم صلة بالحكومة الأفغانية أو المجتمع الدولي. ويتحتم أن تظل حماية المدنيين في مقدمة جهود الجميع في أفغانستان، لأن عدم ضمان تأييد السكان ليس من شأنه إطالة الصراع، مسببا مزيدا من الدمار فحسب، ولكن أيضا إبقاء تنمية البلد رهينة للعنف وتقويض شرعية جهودنا.

ويسعدني أن يكون بوسعي ملاحظة إجراءات عملية اتخذتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وعملية ''الحرية الدائمة'' بشأن مسألة الإصابات المدنية. وتلك تشمل إصدار أوامر إلى جميع القادة الإقليميين لتعديلات التكتيكات، حيثما أمكن، لزيادة حماية المدنيين وتحسين نظم التعويض وتقاسم المعلومات. وقد عزز مجلس الأمن هذه الجهود الرامية إلى حماية المدنيين في الصياغة الجديدة لتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية مؤخرا في ١٩ أيلول/سبتمبر في القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧).

وأود أن أشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير في مواجهة التحديين التوأمين المتمثلين في إدارة الحكم والتوعية، اللتين يتوقف عليهما التقدم في أفغانستان – فلتزدهر الجماعات المحلية الأفغانية فإنها تتطلب الأمن وتوفر الفرص. وبينما يمكن للعمليات العسكرية المدعومة دوليا أو، في الواقع قدرة الجيش الوطني الأفغاني المتزايدة دائما، توفير الأمن المؤقت، فإن إتاحة الفرص تقتضي إطارا مؤسسيا عادلا يكافئ الالتزام بمبادئ الدستور، أي حسن المواطنة. وإلى جانب ذلك، يجب معاقبة العدوان. ولن ينهي ثقافة الفساد والإفلات من العقاب التي أضعفت الثقة الشعبية بشكل خطير، إلا الإدارة الرشيدة، بقيادة عليا في الحكومة يقدمها فرعا الحكومة المدني والعسكري على السواء.

إن التركيز على دعم الحكومة المركزية قد جاء على حساب الإدارات الإقليمية، التي، نتيجة لإهمالها وقتا طويلا من الحكومة وشركائها الدوليين على السواء، ظلت ضعيفة وغير مدعومة. وقد جاء إنشاء الإدارة المستقلة للحكم المحلي الشهر الماضي متأخرا، خاصة بالنظر إلى أن مهمتها لا شك إحدى أهم وأصعب المهام التي تواجه الحكومة اليوم. والإطار الاستراتيجي الذي قدمته مؤخرا الإدارة المستقلة للحكم المحلي، والذي يبين ضرورة تحقيق حكم تشاركي وشامل يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة، يجب تنقيحه في

شكل مهام محددة وقابلة للتنفيذ، توكل إلى مختلف الوزارات، وتتابع بتصميم.

وآمل أن يدعم المانحون بكل إخلاص أعمال الإدارة المستقلة للحكم المحلي، التي ينبغي أن تشكل السلسلة الفقرية للمشاركة السياسية الشاملة وأن تزيد ثقة الشعب بدرجة كبيرة جدا بالحكومة. وهذا البرنامج يمكن أن يبني على الإكمال الناجح للمشاورات الوطنية الفرعية التي أجريت هذا الصيف، وشملت ١١ ٠٠٠ شخص مشارك في وضع ٣٥ خطة إقليمية للتنمية. وذلك من شأنه إكمال العمل الجاري مع قطاع الاستراتيجيات والمساعدة على ضمان أن تكون الاستراتيجية الأفغانية الوطنية للتنمية، التي ينبغي الفراغ منها بحلول آذار/مارس المقبل، ممثلة للشعب الأفغاني تمثيلا حقيقيا. وأحث المجتمع الدولي على العمل بشكل وثيق مع الاستراتيجية ودعم أمانة المجلس المشترك للتنسيق والمراقبة لضمان أن تصبح الاستراتيجية وسيلة دائمة للشراكة بين حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني.

ولتبين أخطار ضعف الحكم، ما على المرء إلا أن ينظر إلى الزيادة التي بلغت ٣٤ في المائة من إنتاج الأفيون في ٢٠٠٧. إن نهج المجتمع الدولي المجزأ، مقرونا بالافتقار إلى القيادة الأفغانية على المستويين الوطني ودون الوطني، قد أتاح لمهربي المخدرات أن يزدهروا. وحيث كان هناك نجاح – على سبيل المثال في مقاطعة بلخ، التي أعلنت بوصفها خالية من الخشخاش هذه السنة – فإنه كان نتيجة مباشرة للقيادة الأفغانية غير المترددة. وينبغي أن يكون هذا نموذجا للجهود في جميع أرجاء البلد.

إن الأخطار التي يشكلها الرقم القياسي لمحصول الخشخاش قد تجاوزت المسائل الاجتماعية والصحية، لأنها شجعت قيام تحالف نفعي بين المتمردين وأمراء المخدرات. ولكلا الطرفين مصلحة في وجود دولة ضعيفة وهما يُمعنان في استقلال ذلك التداؤب ورعاية الفساد بين الإداريين المحليين وكبار مسؤولي الأمن، ومعظم الشرطة. وإذا لم يكبح الذين تحقق مصالحهم تجارة المخدرات فإنهم سيستخدمون أرباحهم لشراء السلطة السياسية قبل الانتخابات، التي ستبذر بدورها بذور دولة للمخدرات قائمة بذاتها.

ولذلك أود أن أشيد بالحكومة وشركائها الدوليين على التزامها مؤخرا، من خلال فريق العمل المعني بالسياسات العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بخطة عمل تتألف من ١٢ نقطة ليقوم على أساسها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. وبالرغم من أن الإجراءات شاملة جدا، فإنها لكي تنجح تتطلب قيادة مصممة وإرادة سياسية قوية من جانب الحكومة، مدعومة من جميع الشركاء الدوليين.

ولا يزال بناء القدرات سلاحا رئيسيا لمكافحة سلطة الفساد المنهكة. وفي الحالات التي كانت فيها جهود الحكومة والمجتمع الدولي منسقة ومركزة على بناء القدرات المؤسسية – مثلما في الجيش الوطني الأفغاني ووزارات المالية والتعليم والصحة والتنمية الريفية – كان هناك تقدم راسخ. وحيث لم يحدث ذلك – كما في مفوضية الخدمة المدنية، ومكافحة المخدرات، والإدارة دون القومية ووزارة الداخلية – كان التقدم محدودا.

إن جهود أولئك جميعا، ولا سيما الحكومة الأفغانية، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي أدّى التزامها العظيم بإصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية إلى وجود قادة شرطة ذوي كفاءة أعلى، ومعايير جديدة من الفحص الدقيق والمهنية، وإلى اختيار مسؤولي الشرطة على أساس الجدارة، وتحسين الآليات والمعدّات، وتنامي الفعالية من حيث الزي العسكري، والحدود وحركة المرور وشرطة حفظ النظام

المدني في معظم أرجاء البلد، إن تلك الجهود موضع تقدير عظيم.

لكن أقساما من وزارة الداخلية ثابرت على مقاومتها لمبادئ المساءلة والشفافية، معيقة بذلك تطوير الشركة الوطنية الأفغانية. وفي الوقت نفسه، فإن غياب الرؤية الموحّدة لدى الشرطة، التي تعالج مستلزمات إنفاذ القانون ومكافحة التمرد، أوجد بيئة تسودها ثقافة المحاباة والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل أن التمرّد العنيف، حتى هذا الوقت من السنة، أزهق حياة أكثر من ١ ٠٠٠ رجل شرطة. وعلى حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي أن يعملا معا بصورة ملحّة على إعداد هيكل نهائي للشرطة الوطنية، يشمل مهام الدرك والشرطة المدنية معا.

ولم تدرك حكومة أفغانستان وشركاؤها، إلا مؤخرا، الدور المحدّد الذي يجب على الشرطة أن تؤديه، والدعم الإضافي الذي تحتاج إليه، في أية استراتيجية ناجحة لمكافحة التمرد. ولبلوغ تلك الغاية، فإن المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة، الذي تم تشكيله مؤخرا، وولايته ضمان اتساق الجهود الإنمائية، ينبغي بناء هيكليته لكي يعمل على أساس أن القيادة الأفغانية هي هيئة السياسة المركزية لإصلاح الشرطة.

وفي الشهرين الماضيين، أبدى الرئيس والبرلمان باطراد رغبة في تنفيذ أنشطة توعية للمتمرّدين الراغبين في المصالحة مع الحكومة. لكن المصالحة الوطنية لكي تكون فعالة، ستحتاج إلى استراتيجية شاملة تحددها معايير الدستور الأفغاني. وقد علمت أن عدة قادة من حركة طالبان أعربوا عن رغبتهم في العيش بسلام في ظل الدستور الحالي، منطلقين من الخوف على حياتهم، والقلق على استدامة ملاجئهم، واستجابة للإشارات باتجاه الحاجة إلى الحوار على مستويات عديدة، وخاصة في أعقاب تشكيل مجلس السلام المشترك بين أفغانستان وباكستان في مطلع آب/أغسطس وتبقى حركة طالبان، بصفتها منظمة، ولو جزئيا على الأقل، مصمّمة على مواصلة حملتها العسكرية. وليست هناك حاليا احتمالات بإجراء مفاوضات مع قيادتها العليا.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، سنّ البرلمان تشريعا ينظم الأحزاب السياسية، وهيكلية الحكومة والملكية. وقد أثار العديد من هذه المواضيع مناقشات وحتى خلافات، ليس أكبرها ما أثاره قانون الوسائط الإعلامية. وفي الصيغة التي أقرّها مجلسا البرلمان في النهاية - والتي كانت تحديثا للصيغة المشار إليها في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام (S/2007/555) - كانت هناك حماية واسعة لاستقلالية الوسائط الإعلامية الأفغانية. ويبدو أن المساعي المكثفة من الصحفيين الأفغانيين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما فيه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كانت ناجحة من عدة وجوه.

وقد استجاب الرئيس ومناصروه لتشكيل الجبهة المتحدة الوطنية في أيار/مايو - وهي حزب سياسي معارض يرتبط به عدة أعضاء في مجلس الوزراء - مع التسجيل الجديد للحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه أعضاء آخرون في مجلس الوزراء. وذلك التنوع السياسي المتنامي هو المؤشر الأكثر عافية، مع العلم بأن تولي الأفغانيين زمام مصيرهم، وأن رؤى الأطراف السياسية الفاعلة في أفغانستان، داخل الحكومة وخارجها على السواء، قد انتقل من شواغل ما بعد الانتخابات إلى شواغل ما قبلها.

وكما أشير في تقرير الأمين العام، فإن أعضاء المجلس المشترك للتنسيق والرصد لاتفاق أفغانستان أوصى بأنه ينبغي للحكومة والجمعية الوطنية أن تضمنا اعتماد الجمعية في الوقت المناسب قانونا انتخابيا يتيح إجراء انتخابات آمنة وذات تكلفة مجدية، وفقا لما دعا إليه اتفاق أفغانستان. وبناء

على طلب الرئيس، ينظر البرلمان حاليا في حيثيات تنسيق دورات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي تنتهي أولاها عام ٢٠٠٩ والثانية عام ٢٠١٠.

وإنني أحث المجتمع الدولي على ضمان دعمه للتحضيرات الانتخابية بطريقة متّسقة، بهدف إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات. ولبلوغ تلك الغاية، أشجّع المانحين على سدّ النقص من الانتخابات السابقة وتوفير الموارد اللازمة لسجلاّت الناخبين وبناء القدرة للجنة الانتخابية المستقلة.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القيام بدورها التنسيقي المحوري، واتخاذ مبادرات جديدة في المجالات التي يمكننا فيها أن نقدم مساهمة ذات شأن. ومع ١٧ مكتبا للبعثة في الميدان، ومع الأفرقة العاملة العديدة في المجلس المشترك للتنسيق والرصد، فإنها ستبذل قصارى جهدها لتوفير تنسيق فعّال في جميع أرجاء البلد على المستويات الوطنية ودون الوطنية. وبهدف تعزيز المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، ستطلب البعثة في ميزانيتها لعام ٢٠٠٨، زيادة متواضعة في عدد الوظائف الدولية، بما في ذلك للوحدة الاستشارية الشرطية والعسكرية. وينبغي التأكيد على أن أنشطة البعثة، ولا سيما الميدانية منها، يجب تنفيذها مع كل التدابير الوقائية لحماية موظفينا. وذلك يتطلب موارد كافية. ودعم أعضاء المجلس بشأن تلك المسائل جميعا موضع تقدير عظيم.

وعلى الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان، فإنه مما يبعث على الارتياح الإبلاغ عن مشاركة عدة آلاف من الناس في مسيرات وأنشطة أخرى في جميع أرجاء أفغانستان في اليوم العالمي للسلام، الذي احتفل به في ٢١ أيلول/سبتمبر. وحملة الاتصالات التي قادها البعثة، والتي بدأت في تموز/يوليه لتعبئة الأصوات الجماهيرية من أجل السلام، تتوجّت بمناقشات حول السلام، ولقاءات عفوية، وربما بما هو أهم، وهو حملة تلقيح ناجحة ضد شلل الأطفال، قامت بها حكومة أفغانستان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، بمناسبة يوم السلام، في مناطق لم يسبق الوصول إليها من الجنوب والشرق.

إننا نثني على القرار الواضح من الشعب الأفغاني، الذي مزّقته قرابة ٣٠ سنة من الحرب والصراع، بأن يبني على إنجازاته في السنوات الست الماضية، عبر المساهمة في عملية سلام حقيقي تضم المجتمع المدني، والجماعات القبلية، والممثلين المنتخبين، والحكومة الشرعية والمجموعات المعارضة، وتُشرك الجميع في جهد مشترك لجعل المصالحة الوطنية حقيقة واقعة.

وأخيرا، أود أن أشكر المجلس على التزامه المتواصل بعملية السلام في أفغانستان وببعثة الأمم المتحدة هناك. وبملاحظة يغلب عليها الطابع الشخصي، أود أن أشكر المجلس على الدعم الذي قدّمه إليَّ، بصفتي رئيسا للبعثة، وهي من أكثر المهام تحديا ومتعة في الأمم المتحدة، والذي تجاوز الروتين الدبلوماسي في حالات كثيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كوينغز على إحاطته الإعلامية.

قبل أن أعطي الكلام، أود أن أطلب من جميع المشاركين أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، لتمكين المجلس من العمل بكفاءة في إطار جدوله الزمني. وأشكر المتكلمين على تفهمهم وتعاونهم.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على تقريره الشامل وتفانيه المتواصل في البعثة، كما أود أن أقدم شكر الولايات المتحدة إلى جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

الذين عملوا بجد على مدى ولاية الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الأفغاني في بناء دولة ديمقراطية تحمي حقوق الإنسان الأساسية، وتوفّر الأمن وخدمات أخرى، وتهيئ فرصة اقتصادية.

وعلى غرار التقارير الماضية، وافانا الممثل الخاص بمستجدات ما أحرزته أفغانستان من تقدم حتى الآن بدعم من المجتمع الدولي. كما وافانا بما استجد عن التحديات والتهديدات التي مازالت تواجه أفغانستان.

ويسلط هذا التقرير الضوء على ضرورة استمرار وقوف المجتمع الدولي وقفة رجل واحد مع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني من أجل تحقيق النجاح في أفغانستان. وعلينا مواصلة جهودنا المثمرة لإعادة تسريع وتيرة بناء الدولة وبناء القدرات، والإسهام في إنشاء قطاع زراعي قوي من شأنه الحد من الحوافز على زراعة الأفيون، وتعزيز سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان.

ويجب علينا أيضا دعم الحكومة الأفغانية في بسط سيطرهما على جميع أرجاء البلد. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور حاسم في ذلك المجال، سواء في مساعدة الحكومة الأفغانية على التصدي للتهديدات المتمثلة في الفساد والمخدرات، وتنسيق المساعدة في مجالي العمل الإنساني وإعادة الإعمار، أو في المساعدة على بناء القدرات وتعزيز النزاهة على المستوى المحلي الذي يتفاعل فيه الشعب الأفغاني مع الدولة في معظم الأحيان.

وحققت أفغانستان تقدما كبيرا، غير أنها تمر بمرحلة انتقالية تتسم بأهمية وصعوبة حاسمتين. وإننا نشيد بما أبان عنه الأمين العام والسيد كوينغز من قيادة وتفان قويين في دعمهما لبزوغ أفغانستان عضوا في الأسرة الدولية ينعم بالاستقرار والسلام والازدهار والديمقراطية.

كما نشعر بارتياح بالغ لما أبلغنا به الممثل الخاص من أن ٦ ملايين طفل أفغاني يواظبون على الدراسة اليوم – وهو أعلى رقم يُسجل في تاريخ البلد – أكثر من مليونين منهم فتيات، وأن الأحوال الاقتصادية تتحسن بشكل مطرد بتوقعات أولية تشير إلى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل ٨ في المائة ومحصول قمح وفير بلغ ٤,٥ مليون طن، وأن مزيدا من التقدم قد أُحرز في مجالات الصحة وبناء الطرق والتنمية في المناطق الريفية.

غير أن الأمن ما زال يشكل مصدر قلق بالغ، إذ أن حركة الطالبان لجأت مؤخرا إلى تدابير خسيسة باعتمادها المتزايد على التفجيرات الإرهابية والأجهزة المتفجرة المرتجلة، في محاولة لإرهاب السكان وتقويض الحكومة الأفغانية. وكما فسرت ذلك وزيرة الخارجية رايس في بروكسل في وقت سابق من هذا الأسبوع،

> ”ما نراه من عنف لا يدل على أن استراتيجيتنا قد فشلت، وأن الحالة ستتحسن في غيابنا، بل على مدى اشتداد الحاجة إلينا. وهو يدل على وجوب قيامنا بالمزيد من العمل وبصورة أفضل وأسرع“.

ومما له أهمية حيوية أن تنجح أفغانستان. فأفغانستان كانت الملاذ الآمن للتهديد الإرهابي العالمي الذي نشهده اليوم، وتمكين الأفغان من القضاء على ذلك التهديد داخل حدودهم سيشكل انتصارا استراتيجيا للأفغان، ولأصدقاء أفغانستان في المجتمع الدولي، وللأمم المتحدة.

ويحرص الأفغان على الاضطلاع بدور أكبر فيما يتعلق بأمنهم الذاتي. وبينما نتحدث، يضطلع الجيش الوطني الأفغاني وهيكله المعني بالقيادة المدنية بمسؤولية متزايدة عن تأمين حدودها وكفالة أمن شعبها. والجيش الوطني الأفغاني مؤسسة تحظى بالاحترام في أفغانستان ويبلغ قوامه

الآن أكثر من ٠٠٠ ٣٥ فرد، بينما يبلغ حجمه المستهدف ٠٠٠ ٧٠ فرد. ويشير تقرير ممثل الأمين العام إلى ''أن زيادة التدريب والإشراف أدت إلى تحسين قدرة الجيش على التخطيط والقيام بعمليات مشتركة مع قوات التحالف والقوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لحلف شمال الأطلسي'' (S/2007/555، الفقرة ٣٠) وهذا خبر سار. غير أنه يجب علينا زيادة هذه الجهود المشتركة لتدريب وتوجيه وتجهيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وعلينا تقديم كل أوجه الدعم للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي وبتكليف من الأمم المتحدة. وعلى نحو خاص، نحن مدينون لشعب أفغانستان بتزويد القادة بما يحتاجونه من قوات ومرونة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والحكم الرشيد في جميع أنحاء أفغانستان. ولا يكتسي الاستقرار في أفغانستان أهمية حيوية للأفغان فحسب، بل لأمن ورفاه جميع الشعوب الحرة التي تعارض الإرهاب والظلم.

وقد قطع الشعب الأفغاني شوطا طويلا في التعافي من استبداد حركة الطالبان. ولابد من أن نبقى على وحدة والتزام المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأفغاني على استكمال مرحلة الانتقال من الاستبداد إلى الحرية، ويسعدني أن تقرير الممثل الخاص يشير إلى أن دعم المجتمع الدولي قد كُثف.

وعلى الرغم من أن مساعدة المجتمع الدولي لأفغانستان كانت كبيرة، ما زالت الاحتياجات أكبر من ذلك. وعلينا ألا نتوانى في عزمنا على تزويد الشعب الأفغاني بالأدوات اللازمة لإعادة بناء ذاته. وقد بين لنا اتفاق أفغانستان السبيل الذي يجب أن نتبعه، غير أن التقدم لا يمكن إحرازه إلا إذا بذل المجتمع الدولي برمته جهدا جبارا من أجل توفير الأموال اللازمة لإعادة الإعمار وتوفير الخبراء للإشراف على الحكم الرشيد والقضاء والزراعة والتجارة.

وتقترن ضرورة تقديم مزيد من المساعدة بضرورة تحسين التنسيق. وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان أن نجد مبعوثا خاصا قويا للأمم المتحدة، يقوم، بدعم من حكومة أفغانستان، بتنسيق الجهود المدنية الدولية في أفغانستان وعواصم البلدان المانحة.

وإذ لا تزال أمامنا تحديات هائلة، يجب علينا الاحتفاظ بعزيمتنا. وترى الولايات المتحدة أن تقديم المساعدة إلى أفغانستان في الأجل الطويل شرط لا غنى عنه لمواصلة العمل المتضافر مع أعضاء المجلس الآخرين ونحن ننخرط في تقديم المساعدة إلى حكومة وشعب أفغانستان.

السيد النصر (قطر): أود بداية أن أرحب بالسيد توم كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، وأشكره على حضوره لتقديم هذه الإحاطة الإعلامية للمجلس. وبهذا الخصوص، يشيد وفد بلادي بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والتزامها بتوسيع نطاقها المقرر بافتتاح مكاتب في مقاطعتي داي كوندي وغور، وبدور أعضاء البعثة العاملين فيها الذين يعملون في ظروف صعبة.

إن مسيرة أفغانستان تتعلق بتحقيق غايات وأهداف اتفاق بون، الذي مضى على إبرامه قرابة الستة أعوام. فعملية الانتقال السياسي التي أعقبته بدأت تتعطل وتأخذ منحى آخر غير المحدد لها. فالساحة السياسية في أفغانستان عبارة عن شبكة مترابطة تجمع بين الأطياف السياسية جميعها. ولهذا يجب الأخذ بالحسبان المشاركة الفعالة لجميع الأطراف لإيجاد عملية سياسية جوهرها الديمقراطية. وإن البلد بحاجة إلى وحدة داخلية حقيقية، كما أن الأطراف السياسية بحاجة إلى توعيتها توعية سياسية فعلية، وذلك هو السبيل إلى اتباع نهج متماسك فيما يخص أفغانستان وإلى تحقيق حلم الاستقرار السياسي والأمني في هذا البلد.

لقد زادت الهجمات التي تقوم بها حركة طالبان بشكل كبير. واليوم هناك تمرد مكثف بقيادة الحركة، يعتمد بشكل متزايد على الهجمات الانتحارية وغيرها، وهو أمر يقوض الثقة في بناء أفغانستان المستقبل. فتردي الوضع الأمني في أفغانستان مرحلة يجب أن تحسم في أقرب وقت، فما زالت نسبة ضئيلة من البلاد تعيش في أمن واستقرار. إننا نقدر الدور الذي تقوم به الحكومة الأفغانية وقوات حلف شمال الأطلسي في صون الأمن والاستقرار. ونشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود في إطار تعاون بناء بين الحكومة الأفغانية وجيرانها والقوات الدولية، بمساعدة من المجتمع الدولي بهدف ضبط الحالة الأمنية، دون المساس بحقوق الإنسان في البلاد. وذلك دور محوري يتعين على المجتمع الدولي بأسره الاضطلاع به. وفي هذا السياق، نعبر عن قلقنا إزاء ما يمكن أن يؤدي إليه التصدي للإرهاب من قتل للمدنيين عن طريق الخطأ في أفغانستان.

إن مسألة الأمن مرتبطة بمسألة إعادة الإعمار والتنمية ومكافحة المخدرات، ولهذا يجب تضافر الاستراتيجيات العسكرية مع خطط التنمية، والمصالحة الوطنية.

إننا نرحب بدور الحكومة في أفغانستان ونعلم مدى حجم الصعوبات التي تعصف بها، ولهذا نأمل أن تستطيع الحكومة المركزية إنشاء آلية جديدة للتعامل مع كل المعارضين للنظام. ولا ننسى أن الشعب الأفغاني بحاجة إلى هذا التماسك، فقد عصفت به المحن والشكوك، وقدم تضحياته في سعيه من أجل السلام والحرية والاستقلال والحياة خلال أعوام من التراع.

لقد زاد في الآونة الأخيرة الدعم الدولي المقدم لأفغانستان، وهي خطوة إيجابية ستساهم في تفعيل المبادرات الجديدة التي تهدف إلى معالجة التحديات في مجال الأمن والتصدي للفقر وتحسين البنية التحتية وحماية حقوق الإنسان وتحسين البيئة السياسية في أفغانستان. ويرحب وفد بلادي بالمؤتمرات الأخيرة لدعم أفغانستان، ومنها مؤتمر طوكيو ومؤتمر روما حول سيادة القانون، الذي نتج عنه التوصل إلى توافق بشأن الحاجة إلى وضع برنامج للعدالة الوطنية وإعداد استراتيجية قطاعية يقودها نظام رصد وتقييم أفغاني بإشراف المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وبالاجتماع الرفيع المستوى للدول الأعضاء في المجلس المشترك للتنسيق والتعاون في نيويورك الشهر الماضي.

ولا تزال مسألة المخدرات أحد العوائق الصعبة أمام تحقيق الاستقرار والأمن لشعب أفغانستان، فقد أوضح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هناك زيادة في زراعة خشخاش الأفيون بنسبة ١٧ في المائة وإمكانية زيادة إنتاج الأفيون بنسبة ٣٤ في المائة فتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لم تكن نتائجه مرضية. وبعض مناطق كهلمند وإقليم نانغارهار الشرقي هي مصدر رئيسي لهذه الزراعة، ولذلك يجب التركيز والتخطيط بقدر أكبر على توفير أوجه دخل بديلة للمزارعين.

إن روح التضامن التي تجمع دولنا وشعوبنا والشعب الأفغاني الشقيق تضعنا أمام مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الجميع. ولهذا فإن دولة قطر تؤكد على موقفها المبدئي الذي يستند إلى العمل على تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وتؤكد على استمرار مساندتها لشعب أفغانستان وبذل الجهود الممكنة ضمن الجهود المبذولة من قِبل المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغايات نحو دفع عجلة الإعمار في هذا البلد الشقيق.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كوينغز، على إحاطته الإعلامية. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود القوية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تعزيزا لإعادة الإعمار في هذا البلد. ونحن على

استعداد لمواصلة تقديم الدعم للممثل الخاص وللبعثة فيما يقومان به من أعمال.

ومن دواعي سرور الصين أن تلاحظ ما تحرزه أفغانستان من تقدم في الانتعاش والتنمية، بمساعدة من المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة. فمن الوجهة السياسية، تضطلع الحكومة الأفغانية، برئاسة الرئيس قرضاي، بتدابير لمكافحة الفساد والسعي بهمة لتحقيق المصالحة الوطنية. ومن الوجهة الاقتصادية، حققت أفغانستان هذا العام الاكتفاء الذاتي الأساسي في المؤن الغذائية، وحافظت على تقدمها الاقتصادي المطرد. وفي مجالي التعليم والرعاية الصحية، بلغ قيد الأطفال في المدارس الابتدائية مستوى قياسيا؛ كما واصلت معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات هبوطها. ومدت الحكومة أيضا أيديها إلى البلدان المجاورة وغيرها للدخول في تعاون ودي معها.

غير أن إعادة الإعمار السلمي في أفغانستان ما زالت في الوقت ذاته تواجه تحديات خطيرة. فما برح المتطرفون والإرهابيون يشكلون تهديدا خطيرا للسلام والرخاء. وما زال يلزم تعزيز قدرات أفغانستان المؤسسية على مختلف مستوياتها. كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما زالت غير قادرة على تلبية احتياجات الشعب الأساسية. وزراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار فيها آخذان في الازدياد.

وترى الصين أن من الواجب في التصدي لتلك التحديات إيلاء أولوية للجوانب التالية. أولا، الأمن هو المسألة الرئيسية التي تواجه أفغانستان. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم موارد إضافية للمساعدة على التعجيل ببناء قوات الجيش والشرطة حتى تتمكن في موعد قريب من تحمل مسؤوليتها عن صون الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي بمفردها.

ثانيا، يلزم تعزيز وظائف الحكومة. فالتنمية الاقتصادية المتسارعة هي الأساس في تحقيق الاستقرار في هذا البلد على الأمد الطويل. ويجب أن تجتهد الحكومة في العمل على إعداد أفرقة قوية من الموظفين المدنيين المؤهلين وأن تواصل السعي لإحلال الاستقرار وتعزيز التنمية إذا أرادت أن تحقق نتائج ملموسة في مجالات إعادة الإعمار الاقتصادي والتعليم والرعاية الصحية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وبهذه الطريقة يمكن أن يسترد الشعب ثقته في مستقبل البلد.

ثالثا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور محوري وتنسيقي في إعادة الإعمار السلمي لأفغانستان وفي تقديم المساعدة الدولية تحقيقا لهذه الغاية. وتؤيد الصين باستمرار تقيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بموقف محايد في دورها المتمثل في تعزيز المصالحة السياسية في هذا البلد. ونرجو أيضا أن يوفر المجتمع الدولي مزيدا من الموارد المادية والبشرية للبعثة.

رابعا، التعاون الإقليمي وسيلة فعالة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها مد يد العون لأفغانستان في تحقيق الاستقرار والحكم الرشيد. ونرجو أن تفيد أفغانستان وجيرانها إفادة كاملة بالآليات القائمة من أجل النهوض بالثقة السياسية المتبادلة وتعزيز التعاون في أنشطة مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وأن تعمل على التنمية المتبادلة.

وتشعر الصين بوصفها جارة صديقة لأفغانستان بتعاطف كبير معها فيما تتحمله من مصاعب. ونرجو مخلصين أن تتمكن أفغانستان قريبا من بناء دولة قوية ومزدهرة ومن تحقيق الوئام الاجتماعي والرفاه. وتحقيقا لتلك الغاية، تشارك الصين مشاركة فعلية في الجهود الرامية إلى إعادة إعمار أفغانستان في أعقاب الحرب. وقد قدمنا المساعدات لأفغانستان على مدى السنوات الخمس الماضية في شكل مشاريع هندسية ومساعدة مادية وتدريب للأفراد.

ونصب تركيزنا حاليا على بناء مستشفى الجمهورية في كابول، ومشروع بروان للري ومجمع مركز مؤتمرات الرئيس. وقد أعلن رئيس الصين، السيد هو جنتاو، منذ أيام أن الحكومة الصينية ستقدم هذا العام من جديد لأفغانستان منحة قدرها ١٨ مليون يوان.

ورغم أن الطريق أمام الشعب الأفغاني ما زال وعرا، فإن لديه آمالا كبارا وإيمانا دائما بأنه سيحقق السلام والاستقرار والأمن والتنمية. وهذا يعطينا كل مبرر للثقة بأن الأمل بفضل جهود حكومة وشعب أفغانستان ومساعدة المجتمع الدولي سيترعرع من جديد في هذه الأرض العريقة والجميلة التي عرفت اليأس، وستتحقق معه إنجازات جديدة ومشهودة في عملية إعادة الإعمار السلمية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكر السيد كوينغز على إحاطته الإعلامية وأن أشيد بالعمل الرائع الذي أنجزه على مدى العامين الأخيرين في ظروف شاقة.

وتعرب فرنسا عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي بعد قليل.

والحالة كما وصفها لنا السيد كوينغز، تعطينا مبررات للأمل كما تعطينا مبررات للقلق. فلدينا مبررات للأمل حين نقيم التقدم المحرز منذ بدء عملية بون: ذلك أن مؤسسات أفغانستان المركزية تؤدي وظائفها، والإدارة جارٍ تعزيزها في عدد من المقاطعات، والمجتمع المدني نشط، والمدارس كما سلفت الإشارة زاخرة بالصبيان والبنات، ومعدل وفيات الأطفال الرضع آخذ في الهبوط، والنساء تشاركن مشاركة واسعة في صياغة استراتيجية التنمية الوطنية، والبلد ماض بالفعل في التحضير لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ٢٠٠٩.

إن العملية التي بدأت في بون عام ٢٠٠١ يكتنفها الغموض لأن النجاح الذي يحققه الجيش الوطني الأفغاني على الأرض بدعم من القوات الدولية لم يُترجم إلى إضعاف ملحوظ للجماعات المتمردة التي لا تتردد في اللجوء إلى التكتيكات الإرهابية. كما أن حكومة أفغانستان لا تزال تواجه صعوبات في إرساء حكم القانون في أنحاء عديدة من البلاد. وفي أحيان كثيرة، تستغل الجماعات المسلحة غير المشروعة ومهربو المخدرات وأمراء الحرب المحليين ضعف مؤسسات الدولة وفساد بعض السلطات من أجل تحقيق مصالحها على حساب أبسط الحقوق الأساسية للسكان. ويوفر ذلك أرضا خصبة لطالبان والحركات المتطرفة الأخرى.

وينبغي أن نعرب عن أسفنا لتدهور حالة حقوق الإنسان، التي ذُكرت آنفا هنا. وبالإضافة إلى حالات الاختفاء والتعذيب، التي ذكرها السيد كوينغز، تشكل الهجمات العنيفة التي يشنها بعض السياسيين الأفغان، ولا سيما أعضاء البرلمان، على موظفي اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. ونؤكد مجددا دعمنا لعمل اللجنة ونطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تبقى يقظة جدا.

وتعرب فرنسا والاتحاد الأوروبي عن أسفهما العميق لسماعهما الإعلان عن إعدام ١٥ شخصا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر كان قد حُكم عليهم بالموت. وتؤكد فرنسا من جديد دعوة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في حثّ السلطات الأفغانية على العودة إلى وقف تنفيذ الإعدامات في أقرب وقت ممكن.كما تشير فرنسا إلى أن عدم توافر الإجراءات القانونية في محاكمات الأشخاص المعنيين وتنفيذ الإعدامات بصورة سرية لا يتماشيان مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ينبغي للمجتمع الدولي والسلطات الأفغانية ضمان إصلاح قطاعي الأمن والقضاء من أجل توطيد التقدم الذي تم إحرازه على مدى السنوات الست الماضية. وينبغي للحكومة الأفغانية أن تُبدي الإرادة السياسية اللازمة عن طريق الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق ٢٠٠٦ الخاص بأفغانستان.

إن لدينا ثقة بالرئيس كرزاي، ولكن لن يتسنى ترجمة تلك الإرادة السياسية على أرض الواقع إلا إذا حشد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة، دعمه الكامل والواضح. وفي ذلك الصدد، من دواعي سرور فرنسا أن ترى التطور في العلاقات بين أفغانستان وباكستان منذ أن عقد مجلس السلام في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وينبغي لأفغانستان أن تضطلع بدور أكبر في الشؤون الإقليمية.

وستزيد فرنسا من جهودها على الصعيد العسكري بالتركيز على التدريب على العمليات للجيش الأفغاني وعلى الصعيد المدني في مجال إعادة البناء كي يتسنى للشعب الأفغاني جني ثمار العودة للأمن والاستقرار.

ولا يمكن للنجاح العسكري تحقيق آثار طويلة الأجل إلا إذا كان جزءا من استراتيجية سياسية شاملة. ومن الواضح أن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا هاما تضطلع به في إعادة تنشيط الوجود الدولي في أفغانستان. ولا أحد سوى الأمم المتحدة يملك المشروعية – نظرا لحيادها المتعارف عليه – وامتلاكها الخبرة اللازمة لوضع نهج شامل لتوطيد الانتقال الديمقراطي دعما للحكومة الأفغانية. لقد جرى تعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الأشهر الماضية، ونحن نرحب بتمديد ذلك الوجود مع ملاحظة أي شواغل أمنية. كما تدعو فرنسا الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة، ولا سيما القوة الدولية للمساعدة الأمنية وأفرقة إعادة الإعمار في المقاطعات إلى ضمان اندماج البعثة تماما في جهودها.

وفي الختام، يتعين علينا أن نوفر الدعم اللازم للأمم المتحدة كي يتسنى لها القيام بدورها في حفز الإجراءات السياسية والاستراتيجية في أفغانستان. وعلى هذا الأساس، أعلنت فرنسا عن اهتمامها بتعيين شخصية سياسية بارزة تستطيع أن تضمن وجود تنسيق أفضل للأنشطة الدولية والمدنية والعسكرية. ويبدو لنا أن من الملّح أن تصبح الأمم المتحدة صوت المجتمع الدولي فيما يتعلق بالشعب الأفغاني.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كوينغز على إحاطته الإعلامية التي سلطت الضوء بوضوح على التقدم المحرز والتحديات التي يجب التصدي لها.

وكتكملة للبيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لبلجيكا، باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أتناول بعض الملاحظات التالية.

إن تقرير الأمين العام الأخير (S/2007/555) والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كوينغز يؤكدان الحاجة إلى اعتماد نهج شامل وضرورة زيادة التنسيق. وتؤيد بلجيكا وجهة النظر تلك تأييدا كاملا، وتؤكد، بوجه خاص، على أهمية التنسيق الدولي الملائم بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات عملية الحرية الدائمة.

إن الزيادة الكبيرة في إنتاج الأفيون تبعث على القلق الشديد، ولا سيما العلاقات بين تجار المخدرات والمتمردين، وكذلك الآثار السلبية لأموال المخدرات على مؤسسات الحكومة التي لا تزال هشة. وينبغي للحكومة الأفغانية أن تتحمل مسؤوليتها وأن تتخذ الإجراءات الضرورية. وذلك ضروري أيضا في إطار مكافحة الفساد وتوطيد الحكم الرشيد.

وينبغي تعزيز قدرة الأفغانيين في مجالي الأمن وسيادة القانون لتمكين السلطات من تولي زمام الأمور. وفي ذلك السياق، ترحب بلجيكا بإنشاء بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. وكما اقترح الأمين العام، يشجع وفد بلدي السلطات الأفغانية على النظر في أجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة في المستقبل القريب.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تعرب بلجيكا عن أسفها الشديد لأن ١٥ شخصا كان قد حُكم عليهم بالموت أعدموا الأسبوع الماضي، وتطلب إلى السلطات الأفغانية أن تُعيد وقف تنفيذ الإعدامات في أسرع وقت ممكن. كما تُعرب بلجيكا عن أسفها لأن خطة العمل الخاصة بالمرأة في أفغانستان لم يتم تنفيذها بعد.

وتدين بلدي بأقوى العبارات جميع الهجمات على المدنيين وعلى قوات الأمن الأفغانية والدولية. وتبيِّن الهجمات الانتحارية الأخيرة في كابل مرة أخرى تكلفة الأرواح البشرية التي يمكن أن يتسبب بها عدم احترام الذين يعارضون العملية الجارية لقيم المجتمع الأساسية. وذلك ينبغي أن يُقنع السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي بأن يتابعا الجهود التي بدأت بشأن سيادة القانون، بوصفها الضمانة الوحيدة لكفالة أن يستعيد السكان الأفغان الثقة بمؤسساقا، أو ببساطة أكثر، بمستقبلها.

أما على الصعيد الإقليمي، فيمكن للبلدان المجاورة أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والأمن في أفغانستان. وفي ذلك السياق، يعرب وفد بلدي عن ارتياحه إزاء المبادرات الدولية التي أُطلقت مؤخرا بهدف تعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها. إن الإعلان المشترك الذي اختتم به مجلس السلام القبلي في أفغانستان وباكستان وعقد في كابل في آب/أغسطس ٢٠٠٧، خطوة هامة لتعزيز العلاقات بين باكستان وأفغانستان.

ويرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر الذي مُدّدت بموجبه ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة سنة. ومنذ عام ٢٠٠٢، دأبت بلجيكا على الإسهام في القوة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، زيد عدد أفراد الوحدة البلجيكية ليصبح الآن ٣٦٧ رجلا وامرأة ينتشرون في كابل، ولكنهم في نفس الوقت يساهمون في أعمال فريق تعمير المقاطعات في قندوز. وإذ تتولى بلجيكا القيادة في المطار الدولي في كابل، فإنها ستولي اهتماما خاصا لتدريب موظفي المطار الأفغان ليتمكنوا في نهاية المطاف من تولي الأمور في المطار.

وفي الختام، ما زالت بلجيكا، بصفتها رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧، تؤمن بأن نظام الجزاءات المفروضة على طالبان والقاعدة ومن يواليهما أداة قوية لمكافحة الإرهاب بصورة عامة وللعمل عل تحقيق الاستقرار في أفغانستان بصورة خاصة.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد توم كوينغز، على الإحاطة الإعلامية التي تقدم بها وعلى عمله القيم.

وتود بيرو الإشادة بعزم شعب وحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على مواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه أفغانستان في سعيها إلى إعادة إعمار البلد ومؤسساته. ولكن، وبالرغم من تلك العزيمة نجد، إذا استثنيا بعض الإنجازات الملموسة في مجال التعليم والصحة العامة والأمن الغذائي، أن هناك تدهورا في الأوضاع الداخلية، السياسية والعسكرية وتلك المتعلقة بتجارة المخدرات، يمثل بالنسبة لهذا المجلس مصدر قلق عظيم.

لقد تطورت الأوضاع في أفغانستان في اتجاهات غير متوقعة في الأشهر القليلة الماضية، ويستدعي هذا النمط

الخطير أن نعيد تقييم استراتيجياتنا وخطواتنا التكتيكية وأن نتخذ خطوات تصحيحية في أنشطة الحكومة والمجتمع الدولي. وإننا نرحب في ذلك الصدد باجتماعات الدول الأعضاء في المجلس المشترك للتنسيق والرصد التي انعقدت مؤخرا.

نلاحظ أن الأوضاع المتدهورة لا تشمل أنحاء البلد كافة بالتساوي، فحالة الأمن خاصة في الغرب والجنوب والشرق تتأثر بالهجمات الإرهابية المتصاعدة وبأنشطة الجماعات المسلحة الخارجة على القانون. وتزيد عمليات تهريب المخدرات الوضع تعقيدا على تعقيده. والآن، وبعد مضي ستة أعوام، تتفاقم الهجمات الإرهابية والانتحارية وتظهر مدى مناعة الطالبان والقاعدة وجماعات إرهابية أخرى ومقدرتها على التحرك بالتعاون مع قطاعات إجرامية أخرى وعلى تبني استراتيجيات متناسقة.

وفي هذا السياق، نرى أن على الدولة الأفغانية أن تعيد ترتيب استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق الأمن والمصالحة بحيث تستطيع مواجهة الخصم بشكل أفضل. ويجب على مواطني أفغانستان أنفسهم أن يجعلوا موضوع الأمن أكبر همهم. كذلك تلح الحاجة إلى تنسيق أفضل بين قوات الأمن الأفغانية والدولية كما ذكر الأمين العام. وبالمثل، تلح الحاجة إلى تعزيز قوات الشرطة الوطنية بشكل مكثف.

ومن جهة أخرى، علينا تجنب العمليات العسكرية التي تخلف ضحايا من المدنيين الأفغان وتخلف انطباعا سيئا يشكك في شرعية التعاون مع الحكومة الأفغانية. ومن القضايا التي يجب أن تكون موضع اهتمام خاص في كل العمليات الأمنية حماية السكان المدنيين وحقوقهم الإنسانية، وكذلك احترام الالتزامات الإنسانية والقانون الدولي.

ومن الواضح أن استراتيجية مكافحة تهريب المخدرات قد فشلت في كثير من أجزاء أفغانستان. إن الجهود الدولية في الأعوام الستة الماضية تزامنت مع زيادة مهولة في إنتاج الأفيون والمورفين وزهرة الخشخاش في أفغانستان مما جعل المحصول قياسيا عام ٢٠٠٧. إن هذا الوضع يشكك، إلى حد بعيد في مصداقية جهود إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفغانستان ويهدد بتداعيات سلبية في مجال الأمن والحكم الديمقراطي الرشيد. ولذا فإن التعاون الإقليمي والدولي أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى لمكافحة القوة المتصاعدة لتجار المخدرات حتى في أوساط المؤسسات الديمقراطية.

وتشدد بيرو على ضرورة مساعدة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمم المتحدة في جهوده المضنية لمواجهة حاسمة مع جبهة المخدرات بشكل متكامل وبمسؤولية مشتركة تحت قيادة الحكومة الأفغانية وبالتعاون مع المجتمع الدولي. لكن هناك ضرورة لتحقيق فوائد اقتصادية فورية لتحرير ٣ ملايين أفغاني يعيشون من عائدات المخدرات. كما يجب تحرير النظام السياسي من الآثار المدمرة لهذا الطاعون.

ولا تزال الأمم المتحدة تدعم عملية إعادة بناء أفغانستان دولة آمنة ومسالمة ومتصالحة مع ذاتها، خالية من الإرهاب وتجارة المخدرات وعلى استعداد للعودة إلى طريق التنمية. ولن تكون هناك ديمقراطية قوية إذا لم يصاحبها حوار متعدد الأطراف ووحدة الهدف. وعلى الحكومة أن تعمل في تناغم مع بقية البلد لمحاربة الإفلات من العقاب والفساد مع توفير الوجهة السياسية والإدارية.

ولا بد لنا أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن أفغانستان يجب أن تكون موضع اهتمامنا المستمر والدائم، ليس لتعزيز الأمن فحسب، بل أيضا لإعادة بناء البنى التحتية وتحقيق التنمية وتخفيض الفقر وتوفير فرص الحياة الكريمة التي تحفظ الأمن الاجتماعي وتساعد على تحسين الاقتصاد.

وفي الختام، نرى أن المساعدة المالية من المجتمع الدولي ومن المانحين كذلك هامة جدا للاستراتيجية الإنمائية الدولية التي ستعلن في آذار/مارس ٢٠٠٨.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الرئيس على تنظيمه لهذه الجلسة الهامة بشأن آخر التطورات في أفغانستان.

كذلك نتقدم بالشكر إلى السيد كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عرضه الشامل والمفصل لتقرير الأمين العام (S/2007/555) وهو تقرير يدعو إلى القلق المبرر نظرا لتعقد الوضع وعدم استقراره وإن كانت هناك أيضا أسباب للتمسك بالأمل.

كذلك تتقدم الكونغو بأسمى آيات التقدير إلى العاملين في البعثة وفي القوة الدولية للمساعدة الأمنية للجهود المضنية التي يبذلونها في الميدان في أداء مهامهم المحفوفة بالخطر الشديد.

كما لاحظ الممثل الخاص للأمين العام في بيانه، فقد أحرز تقدم ملموس في مجالات عدة ذكرها، إلا أن الأمن أصبح مشكلة متفاقمة نظرا لتمرد الطالبان وجماعات متطرفة أخرى. ويذكر الأمين العام في تقريره S/2007/555 أن عدد هجماتهم زاد بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦. لهذا يتساءل وفدي عن مدى مقدرة الطالبان على تجنيد الأفراد، علما بأنهم يتكبدون خسائر فادحة في الأرواح لأن أغلب ضحايا هذه العمليات الإرهابية هم في آخر الأمر المتمردون أنفسهم رغم أن هناك أيضا، للأسف العميق، العديد من الضحايا في أوساط قوات الأمن الأفغانية والمدنيين الأبرياء والقوات الدولية للمساعدة الأمنية كما ظهر ذلك جليا في العملية الانتحارية الأخيرة في كابول.

وكما ذكر السيد كوينغز في بيانه، فقد قتل ما يزيد على ١ ٢٠٠ مدني نتيجة لهذه العمليات منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. إن عودة الحياة لتمرد الطالبان والجماعات المتطرفة الأخرى وقبل كل ذلك استعمال الوسائل الوحشية مثل الهجمات الانتحارية ضد المدنيين وقوات الأمن الدولية والأفغانية واختطاف وإرهاب المدنيين، كل ذلك يساهم في زعزعة الاستقرار في أفغانستان.

لهذا، فإن قدرة الطالبان والجماعات الإرهابية الأخرى على إيقاع الأذى أصبحت هاجسا ملحا ليس لأنها تدفع بالتدهور الأمني إلى أعلى مداه فحسب، بل لأنها أيضا، وبصورة متزايدة، تؤثر سلبا على الأوضاع المعيشية للأفغان. وثمة حاجة إذا إلى دعم قدرات القوات المسلحة والشرطة في أفغانستان على الفور، في إطار استراتيجية لمكافحة العصيان كما ورد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام (S/2007/555).

ويشعر وفدي بالقلق إزاء استمرار زراعة زهرة الخشخاش وإنتاج وتهريب الأفيون وما يعنيه ذلك من توفير مصادر تمويل هامة للطالبان. إن أثار تجارة المخدرات هذه مصدر خطر ماحق لا على المحيط الوطني الأفغاني فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره كما ذكرت دراسة مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي توصيات الأمين العام بشأن إعداد خطة نموذجية لمحاربة المخدرات في أفغانستان بمساعدة المجتمع الدولي، وبخاصة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ولكن إذا كان للحملة أن تكون فعالة، فيجب أن تلبي تلبية كاملة الحاجة الأساسية إلى اقتصاد بديل يسمح لمن يعتمدون على زراعة الخشخاش ويتاجرون في الأفيون بالحصول على مصادر أخرى للدخل والرفاه.

وهناك ضرورة مماثلة إلى تعزيز المؤسسات المشاركة في توطيد سيادة القانون. وعلى الرغم من التقدم المحرز في

السعي إلى نهج الأمن الشامل والحكم الرشيد والتنمية في أفغانستان على أساس الاتفاق الخاص بأفغانستان، فإن حكومة أفغانستان لا تزال تعاني من الضعف في نواح معينة، لا سيما في مكافحة الفساد التي يمكن أن يستغل من جانب طالبان ومجموعات متطرفة أخرى. والصعوبات التي تواجهها لجنة مكافحة الفساد، التي أنشأها الرئيس كرزاي، تبين أن هذه الآفة قد تفشت في عدد من المستويات داخل المجتمع الأفغاني. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، فإن أثر إجراءات الحكومة في هذا الميدان ما زالت غير واضحة. وفي كثير من الأحيان يقوض نظام المحسوبية تلك الجهود.

ولذلك، فإن وفد بلدي يؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الشرطة، والجيش الوطني والقطاع القضائي، بدعم من المانحين الدوليين، لأجل تعزيز سيادة القانون في أفغانستان. وقد لاحظنا مع الارتياح إنشاء المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة الذي يخضع لسلطة أفغانستان، ونشر بعثة الشرطة الأوروبية.

إن اتخاذ مبادرة ذوي الأداء الجيد لتعزيز تنمية المقاطعات، ولا سيما إنهاء كل الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، يمثل تحركا إيجابيا إلى حد كبير ويستحق الدعم. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تنظر السلطات الأفغانية في تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية للمساعدة في الوصول إلى الصندوق من جانب مجموعة من فئات المتلقين لأموال الصندوق.

ويلاحظ وفد بلدي باهتمام أن أفغانستان تعمل من أجل تحسين علاقاتها مع جيرانها في منطقة حافلة بالقلاقل وغالبا ما تتشابك فيها الأوضاع على نحو شديد التعقيد. والتزام حكومتي أفغانستان وباكستان بمواجهة المشاكل المشتركة مثل إنتاج الأفيون والاتجار به والإرهاب، وتنسيق الجهود من أجل الحد من غارات المعارضة في أفغانستان، يمثل بدوره عاملا إيجابيا ينبغي تشجيعه. ولذا تحث الكونغو البلدين على أن يحرصا على تنفيذ الإعلان المشترك بشأن النهوض بالتعاون والمساعدة من خلال التآزر والتفاهم، بما في ذلك تنفيذ المشاريع في مجالات مثل إعادة اللاجئين والتنمية الاقتصادية على جانبي الحدود.

وفضلا عن ذلك، فإن الاتفاق العام بشأن التعاون الثنائي، الموقع مع جمهورية إيران الإسلامية، يؤشر إلى روح علاقات حسن الجوار التي تحتاج إليها أفغانستان حاجة ماسة من أجل تأمين استقرارها. وبالتالي، تؤيد الكونغو جميع تلك المبادرات التي تساعد على تحقيق الاستقرار الداخلي في أفغانستان والمنطقة.

وتعرب الكونغو عن ارتياحها كذلك لمبادرات المجتمع الدولي التي تسهم في تحسين الأمن والاستقرار وإعادة البناء في هذا البلد. والمؤتمر الذي عقد في روما بتاريخ ٢ و ٣ تموز/يوليه، والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، والاجتماعات التي سبقت ذلك، إنما تؤكد التصميم المشترك على البحث عن حل دائم لأزمة أفغانستان.

ولا بد من الإشارة إلى أن ملايين الأفغان لا زالوا لاجئين في إيران وباكستان. وهذا الوضع يتطلب دراسة متعمقة والتزاما متسقا من جانب المجتمع الدولي، سواء فيما يتعلق بالعودة الاختيارية أو بإيجاد حلول بديلة لبعض المجموعات الأفغانية التي لا تستطيع العودة إلى بلدها.

وتؤيد الكونغو الالتزام بالأمم المتحدة في دورها المركزي الذي أدته حتى الآن بوصفها المنسق المحايد.

وفي الختام، أود التذكير بأن الحكومة الأفغانية، سعيا لإنجاح عملية المصالحة وتوسيع سلطتها على الأرض، تتوقع الكثير من المساهمات المتنوعة من مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يبذل جهدا حثيثا في هذا المجال في سياق نظره

في الطلبات المقدمة من الحكومة الأفغانية، وخاصة فيما يتعلق بأفراد طالبان السابقين، لأن تعزيز المؤسسات لا يزال يمثل العامل الرئيسي في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كوينغز، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان، وأهنئه على عملة الممتاز على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وإن البعثة تؤدي دورا قيما في إعادة بناء أفغانستان، ويحدونا الأمل أن تواصل تقديم المساعدة في كل الأراضي الأفغانية، لكي يتسنى جني فوائد السلام من جانب الشعب الأفغاني الذي لم ينعم بالسلام خلال العقود الأخيرة.

إننا نلاحظ مع القلق أن أعمال العنف التي ينفذها المتمردون والإرهابيون قد تزايدت منذ عام ٢٠٠٦، وأن لها صلة واضحة بالأنشطة الإجرامية والفساد في المؤسسات والاتجار بالمخدرات. وحكومة أفغانستان، بدعم مستمر لا يكل من جانب المجتمع الدولي، يجب أن تمارس العزيمة السياسية الراسخة من أجل منع استمرار الانتكاسات في الحالة الأمنية. وفي ذلك الصدد، نشيد بتوصيات الأمين العام وندعمها بشأن تنفيذ أفغانستان وجارها باكستان استراتيجية مشتركة تتصل بالسلام والأمن عبر الحدود بين البلدين.

ومنذ المناقشة التي أجريناها في وقت سابق من هذا العام، طرأ تحسن على الحالة الأمنية في المنطقة. وقد يكون من الضروري، من بين أمور أخرى، تعديل استراتيجية المجتمع الدولي في تنفيذ مهماته هناك. فعلى سبيل المثال، حينما تقاتل القوات الدولية قوات المتمردين، فإنها تقوم بشن غارات جوية كثيرة، مما يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأبرياء. وسيكون من المناسب إيجاد بديل لذلك ولأي سياسة تقوض التأييد وحسن النية من جانب الشعب الأفغاني إزاء حضور المجتمع الدولي.

وإننا نؤيد الرأي الذي عبر عنه الأمين العام في تقريره، بأن إعادة ترسيخ الأمن الدائم شرط أساسي للتنمية ويتطلب استراتيجية متعددة الأبعاد تنسق بين الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة، والأنشطة السياسية، بالإضافة إلى أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالإضافة إلى قوات التحالف في عملية الحرية الدائمة، بالتعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان والمجلس المشترك للتنسيق والرصد، تمثل مكونات أساسية في تلك الاستراتيجية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين الذين تقدموا بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كوينغز، على العرض القيم لتقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في أفغانستان.

لقد طرأ تقدم بطيء في مجالات مثل سيادة القانون وتفكيك المجموعات المسلحة غير المشروعة وجهود مكافحة المخدرات في أفغانستان. ويبين تقرير الأمين العام بوضوح أن تزايد أنشطة المتمردين، وتوسيع زراعة خشخاش الأفيون، والتقدم البطيء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلها مسائل ما زالت قائمة في أفغانستان. وما زال تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان يمثل تحديا أساسيا يواجهه البلد في المرحلة الحالية. ومن الواضح أن المشكلة الأمنية هي التحدي الرئيسي لأنها تشكل تهديدا خطيرا لبناء الدولة في البلد. ونحن ندعم الجهود التي تبذلها قوات الأمن الأفغانية بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بهدف صون السلم في أفغانستان.

لقد وصف تقرير الأمين العام الوضع في أفغانستان بجميع تعقيداته. ويمكن أن تكون في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ محصلة الحالة الراهنة. وهي أن الحكومة تحرز تقدما يستحق الثناء في مجالات الاقتصاد وإعادة الإعمار والتنمية وفي تعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولهذا السبب، نؤكد من جديد على تأييدنا للدور الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

ويرسم التقرير كذلك صورة قاتمة لمسألة المخدرات في أفغانستان. فبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لاعتماد تدابير لمكافحة المخدرات، يقول التقرير بكل وضوح إن زراعة الخشخاش وإنتاجه في عام ٢٠٠٧ قد شهدا زيادة لم يسبق لها مثيل. وهذه الزيادة في إنتاج الخشخاش تدق ناقوس الخطر وتشكل تهديدا متزايدا للأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي وفعالية الحكومة.

ويلاحظ تقرير الأمين العام مع الأسى أن المدنيين ما زالوا، مرة أخرى، يتحملون نتائج الوضع الأمني المتدهور في أفغانستان. ورغم ذلك، نحن متفائلون بأن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان قد شرعت في مراقبة وضع المدنيين في الصراع مراقبة دقيقة.

إننا ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. وفضلا عن ذلك، نحن ندرك الصلات القائمة بين المخدرات والتنمية. وفي هذا الإطار، نشجع أيضا الحكومة الأفغانية على توفير مصادر رزق بديلة للمزارعين. ونشجع حكومة أفغانستان على تحسين قدرتها المؤسسية للخدمات وإيصالها وتطويرها دعما للبدائل الممكنة لزراعة الخشخاش.

وندعو كذلك المجتمع الدولي إلى الاستمرار في دعم الجهود التي تقودها أفغانستان والرامية إلى الحد من مشكلة المخدرات من خلال التنمية. ونرحب بتحسن العلاقات بين أفغانستان وجيرانها. ويلاحظ تقرير الأمين العام في الفقرة ٢٦ أن "حدة التوترات في العلاقات ذات الأهمية بين أفغانستان وباكستان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد خفت". إننا نشيد بهذا التحسن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين، باعتباره عنصرا أساسيا لتدعيم الثقة المطلوبة لتحسين الوضع الأمني في مناطق الحدود ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونود أن نؤكد على أهمية التعاون الإقليمي في نجاح أفغانستان.

وعلى الجبهة السياسية، تؤيد جنوب أفريقيا الحوار السياسي والجهود السلمية الرامية إلى تحقيق المصالحة وإيجاد الحلول للتحديات التي تواجه البلاد.

وفي الختام، نعتقد أن أفضل طريقة لكسر دورة التحديات في أفغانستان هي الاستمرار في بذل الجهود الدولية المستدامة دعما لحكومة أفغانستان.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، وعلى غرار المتكلمين السابقين، أن أتقدم بالشكر إلى السيد توم كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح. ونشيد كذلك بإخلاصه وجهوده من أجل إنجاز المهام الموكلة إليه. ونعرب عن تقديرنا أيضا لموظفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيلقيه في وقت لاحق الوفد البرتغالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد مرت ست سنوات منذ نهاية حكم النظام السابق في أفغانستان. وقد سار البلد خطوات كبيرة نحو التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإن الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة مفيد بلا شك في تلك الجهود وكذلك الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي.

ولكن، بالرغم من تلك الجهود، ما زال الوضع يتدهور كما يلاحظ خلال كل تقرير للأمين العام. فعلى سبيل المثال، ارتفع إنتاج الأفيون حيث أصبحت أفغانستان تقريبا هي المنتج الوحيد له في العالم. وقد عادت طالبان بقوة إلى بعض المحافظات، مما يشكل تحديات لسلطة الحكومة.

لقد اعتدنا على ملاحظة أن الوضع في أفغانستان معقد وأن هناك العديد من العوامل التي يجب معالجتها في نفس الوقت لتكون أفغانستان قادرة على تنفيذ أولوياتها الواردة في الاستراتيجيات التي اعتمدها البلد. ولكن، لا شيء أهم من الأمن والتوقعات الاقتصادية الإيجابية في نهاية المطاف.

وفي ظل هذه الظروف، يجب معالجة تدهور الوضع الأمني على سبيل الأولوية لضمان ألاّ يعود البلد إلى عدم الاستقرار الشامل. وهناك أشياء أخرى كثيرة يمكن القيام بها لزيادة قوة الجيش الوطني الأفغاني وحتى لمعالجة الفساد المستشري في الشرطة الوطنية الأفغانية ووزارة الداخلية، وكذلك في المؤسسات التي تشكل حجر الزاوية في زيادة ثقة الجمهور واطمئنانه المستثمرين في الحكومة.

وينبغي الجمع بين استراتيجيات الإصلاح المعنية بالقطاع الأمني وخطط التنمية بطريقة أكثر اتساقا. وينبغي تعزيز الدور الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد وما لقراراته من أثر، تعزيزا كبيرا، لأن هناك العديد من الأطراف التي تقوم حاليا بإدارة وتنفيذ جوانب متعددة من الاستراتيجية الوطنية الإنمائية الأفغانية. ولقد أشار الممثلون الأفغان مرات عديدة إلى تفرق المساعدات الخارجية ويجب معالجة هذه المسألة بطريقة جدية.

ونود أن ندعم اتخاذ الحكومة الأفغانية تدابير أكثر إبداعا وقائمة على أساس الحوافز، مثل إنشاء صندوق ائتمان للأداء الحسن لصالح إدارات المحافظات التي تقضي على زراعة الخشخاش. إن مكافأة الالتزام بالقانون لها العديد من الآثار الإيجابية على سلوك الجهات الفاعلة المحلية وتجاوبها مع الأهداف الأمنية والإنمائية للحكومة المركزية.

وتنطوي عملية المصالحة الوطنية على أثر قوي للتفاهم والتعاون بين مختلف المجموعات والمجتمعات في أفغانستان مع الحكومة المركزية. فمن شأنها أن تسهل الاستقرار الإقليمي، وينبغي أيضا لهذه العملية ونتائجها أن تحوز على دعم المجتمع الدولي في كل المحافل، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧. ومن هذا المنطلق، نتفق مع سفير بلجيكا على أنها أداة هامة وقوية. وفي هذا الإطار، نلاحظ أيضا أول قائمة في الجزء الخاص بطالبان من القوائم الموحدة للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ بعد حوالي ست سنوات من عدم اضطلاعها بأي نشاط.

ولقد قامت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان بدور لا غنى عنه في الإسهام في إيجاد جو ملائم لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والتعاون من شتى أصحاب المصلحة الموجودين حاليا في الميدان. وفي هذه المرحلة، سوف تستمر البعثة في القيام بدور أساسي في تعزيز الالتزام الدولي بدعم الاتفاق الخاص بأفغانستان، وتنسيق المساعدات الإنسانية، والإسهام في حماية حقوق الإنسان ودعم التعاون الإقليمي. وسوف نواصل تشجيع البعثة على تعزيز وجودها في المحافظات وتقوية شراكتها مع السلطات المحلية.

إن سلوفاكيا تدعم الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان من خلال إسهاماتها الثنائية العينية والعسكرية، وفي غضون ذلك، تتطلع إلى الطرق الأخرى الممكنة لمساعدة الإدارة الأفغانية طيلة هذه الفترة الزمنية الصعبة.

السير جون سوارز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد كوينغز على البيان الذي ألقاه في المجلس اليوم وعلى تقرير الأمين العام المفصل والشامل.

إنه من الأهمية بمكان، ونحن نستعرض الحالة الراهنة في أفغانستان، أن ندرك حجم التقدم الذي تم إحرازه منذ عام ٢٠٠١ وسقوط طالبان. وفي الوقت نفسه، لا أعتقد أن أحدا، وبالتأكيد ليس المملكة المتحدة، يقلل من أهمية التحديات المقبلة. إن ظهور ديمقراطية جديدة يمثل دائما عملية هشة. والديمقراطية تترسخ الآن في أفغانستان. ومهمة المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، رعاية هذه الديمقراطية ودعمها.

إن الأمم المتحدة أساسية لتنسيق جهود المجتمع الدولي، خاصة في كابل نفسها. وقد أُحرز تقدم هام، كما ذكر السيد كوينغز، بما في ذلك من خلال عمل المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وما زال هناك الكثير مما يمكن عمله، خاصة بشأن التحديات المؤسسية التي ذكرها هذا التقرير بكل وضوح.

ونتطلع كذلك إلى المزيد من التوسع في جهود الأمم المتحدة ووجودها في أفغانستان، بما في ذلك في محافظات الجنوب. وأفغانستان كذلك بحاجة إلى الدعم الإيجابي من جيرانها. ونرحب بالخطوات التي تم اتخاذها في الأشهر القليلة الأخيرة بشأن التعاون الأفغاني – الباكستاني، ومن ضمن ذلك اجتماع مجلس السلام الأفغاني الباكستاني في شهر آب/أغسطس. وكما يعترف تقرير الأمين العام، تضطلع القوات الدولية بدور حاسم في المساعدة على إشاعة الاستقرار والأمن في أفغانستان. ونشيد بذكرى من ضحوا بحياتهم، من جميع الجنسيات، بمن فيهم الكثير من الأفغان، في سبيل تحقيق ذلك الهدف. وكغيرنا من الدول، فإنه يهولنا التكتيكات التي يقوم بها المعارضون للديمقراطية، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للتفجيرات الانتحارية. وهناك تناقض صارخ حقا بين من يخاطرون بحياتهم لكي يوفروا للأفغان فرصة بناء مستقبل أفضل ومن يصممون على العودة بأفغانستان إلى الماضي المظلم لأمر صارخ حقا.

والعنصر الآخر في المعادلة هو بناء قدرة قوات الأمن الأفغانية. ويعترف تقرير الأمين العام بالعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي لدعم الجيش الوطني الأفغاني الذي تتزايد قدراته. وما زالت مهمة بناء قدرة الشرطة تشكل تحديا أكبر. ونرحب بالاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام بشأن الحاجة إلى وجود استراتيجية مدنية – عسكرية فعالة. ونتفق على أنه بينما يجب أن نضمن وجود رد عسكري منسق ضد أعمال التمرد، فإن هذا يجب أن يتم جنبا إلى جنب مع أنشطة التنمية والتعمير، بوصف ذلك جزءا من نهج متكامل للرد على التحديات التي تواجه أفغانستان.

وكما أوضحنا في هذا المجلس في مناسبات سابقة، تعتبر المملكة المتحدة أن موت مدني واحد في أفغانستان خسارة كبيرة. وكما يقر الأمين العام، تبذل القوات الدولية العاملة في أفغانستان جهودا حقيقية للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر في الأرواح بين المدنيين في بيئة عمليات لا تتخذ فيها قوات العدو مثل هذه التدابير الوقائية.

وتوفير الأمن هو مجرد جزء من الجهد الأكبر الذي يبذل على درب سيادة القانون. وكما يبرز تقرير الأمين العام فإن التصدي للفساد المتوطن شرط أساسي لبناء قوة شرطة موثوق بها وفعالة. وستواصل المملكة المتحدة تأييدها للعمل من أجل التصدي لتلك المسألة، التي ستضطلع فيها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي بدور أساسي.

وندرك جميعا أن التمرد لا يمكن دحره بالوسائل العسكرية وحدها. وتقدم المملكة المتحدة دعما كبيرا لبرنامج

”تعزيز السلام“ بقيادة أفغانستان. ونؤيد تماما الجهود المبذولة من أجل إدماج الأفغان الساخطين في المجتمع، شريطة أن ينبذوا العنف ويقبلوا الدستور الأفغاني. كما أننا نؤيد الحلول التي يتولاها المجتمع لمشكلة الحفاظ على الأمن المحلي.

وبصفتنا من الأمم المشاركة في جهود مكافحة المخدرات، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن التطورات الأخيرة. إن الزيادة في زراعة الأفيون التي وصفها السيد كوينغز مخيبة كثيرا للآمال بشكل واضح. ومع ذلك ينبغي أيضا أن ننظر إلى الصورة الأكبر. فحيثما يوجد الأمن وسيادة القانون والحكم الرشيد – وخلف ذلك تنوع الاقتصاد المحلي – فإننا نرى تقدما في مكافحة المخدرات. ويتضح ذلك بشكل خاص في الشمال، ومن الضروري بكل وضوح أن نعمل الكثير وبنجاح أكبر في جنوب البلاد.

ونتفق مع تقرير الأمين العام بأن هناك الآن صلات واضحة ومتنامية بين تجارة المخدرات وأعمال التمرد. ويجب أن نركز على الإبقاء على كل منهما بمعزل عن الآخر. وتتضمن مجموعتنا الجديدة من التدابير، التي أعلن عنها في ٩ آب/أغسطس، تعزيز جهود المنع، وتحسين أداء قوات القضاء على المخدرات، ودراسة إمكانيات توفير الحوافز الاقتصادية الجديدة، وإدماج مكافحة المخدرات في الجهود التي نبذلها لمكافحة أعمال التمرد في الجنوب.

وحيث أن هذا سيكون آخر حضور للسيد كوينغز أمام المجلس، أود أن أشارك الآخرين في التعبير عن شكرنا الحار على كل الأعمال التي قام بها والالتزام الذي أبداه على مدى السنتين الأخيرتين. إننا في غاية الامتنان له.

أخيرا، أؤيد البيان الذي سيدلي به البرتغال بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ناتاليغاوا (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في التعبير عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كوينغز، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في أفغانستان.

منذ البدء في اتفاق بون في عام ٢٠٠١، فإن السلام والاستقرار يترسخان في أفغانستان. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في القطاعين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في البلد. وبالرغم من ذلك، فإن العنف يهدد بتعطيل تلك الإنجازات. فالتفجيرات الانتحارية والهجمات العنيفة تنتشر بشكل متزايد في أفغانستان. ونعلم أن تزايد الهجمات العنيفة داخل البلد في الأشهر العديدة الماضية تقوض الثقة في المستقبل وتمنع وصول الحكومة ومنظمات المعونة إلى مقاطعات كثيرة في البلد.

ويعتقد وفد بلادي أن التصدي للتحديات الأمنية أمر ملح للحيلولة دون عودة الصراع مرة أخرى إلى أفغانستان. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية التدابير المتخذة من جانب الجيش الوطني الأفغاني، بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، من أجل التصدي لأنشطة المتمردين. كما يشجعنا الجهود المبذولة لزيادة قوات الشرطة الوطنية الأفغانية.

وفي حين ندرك أهمية الإدماج الفعال لاستراتيجية مدنية – عسكرية في خطة الأمن في أفغانستان، تعلق اندونيسيا أهمية كبيرة على احترام حماية المدنيين وعلى مبادئ حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية، حيثما يجري الاضطلاع بعمليات أمنية في البلد.

كما تعتقد اندونيسيا أن النهج العسكري وحده لا يمكنه أن يتصدى بالكامل للأسباب الجذرية لظهور أعمال التمرد من جديد. ولذلك نؤكد على أهمية الحوار السياسي والمصالحة بمشاركة جميع الفصائل في أفغانستان. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل بشأن السلام والمصالحة والعدالة. ومن رأينا أنه من المهم تقديم المساعدة

إلى كل فرد أفغاني يتبنى مفهوم أفغانستان جديدة. ومن المهم أن نبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بمنع الأفغان من التحول إلى النزعة القتالية. ومن المهم أيضا إدماجهم في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات.

إن التطلع إلى أفغانستان آمنة ومستقرة يصبح أمرا مضنيا بشكل كبير مع استمرار وجود اقتصاد يعتمد على المخدرات. كما تفاقمت الظروف الأمنية في أفغانستان بالزيادة الحادة في إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٧. إنها تشكل تهديدا خطيرا لجهود التعمير وبناء الأمة في ذلك البلد.

وفي حين يقوم المضطلعون بأنشطة الاقتصاد القائم على المخدرات بالعمل عبر الحدود، فإن التعاون بين أفغانستان وجيرانها في عمليات مكافحة المخدرات يتسم بأهمية كبيرة. وتبعا لذلك، ترحب اندونيسيا بتوقيع اتفاق ثلاثي بين أفغانستان وإيران وباكستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. كما تعتقد اندونيسيا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم الخطة التي تقودها أفغانستان للتصدي لتلك المشكلة، بشكل يتعدى الجهود المبذولة للقضاء عليها.

وبينما تتبنى أفغانستان الديمقراطية بشكل مطرد، لا تزال الحاجة إلى تعزيز الأساس المؤسسي للانتقال الديمقراطي في البلد تشكل عنصرا حيويا. ويجب بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان أن تقوم المؤسسات، من قبيل لجنة مكافحة الفساد التي أنشأها الرئيس كرزاي، بتحقيق النتائج المرجوة.

إن مفتاح الديمقراطية القوية يكمن في اعتماد قانون الانتخابات بنهاية عام ٢٠٠٧. ومن شأن اعتماد هذا القانون من جانب الحكومة الأفغانية والجمعية الوطنية أن يكون عنصرا أساسيا في الجولة القادمة من الانتخابات الرئاسية في البلد. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي على أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم والمساعدة للتعزيز المؤسسي وبناء القدرات للمؤسسات الديمقراطية في أفغانستان.

ومن المهم بالنسبة إلى أفغانستان توفير بيئة سلمية ومستقرة من أجل تحقيق الاستدامة الداخلية. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي قطعته أفغانستان على نفسها بالمساهمة في إحلال الأمن والازدهار الإقليميين عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك انضمامها إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومجلس السلام الأفغاني الباكستاني، ومشاركة الرئيس كرزاي في مؤتمر قمة منظمة شانغهاي للتعاون. إن لعملية تدشين تشييد جسر للعبور بين أفغانستان وطاجيكستان في آب/أغسطس ٢٠٠٧ معنى رمزيا ومعنى موضوعيا على حد سواء.

ولا تزال المشاركة المستمرة بين المجتمع الدولي وأفغانستان حيوية. وترحب اندونيسيا بعقد المؤتمر الرفيع المستوى بشأن أفغانستان في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويأمل وفد بلادي في أن تحقق إعادة تأكيد الدعم المقدم من الوفود المشاركة في الاجتماع السلام والاستقرار لأفغانستان.

أخيرا، لا يفوتني أن أدلي ببضع كلمات في حق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. إن الدور الذي تضطلع به البعثة يزداد أهمية بزيادة عدد التحديات التي تواجه الأمن الأفغاني وجهود التعمير. وبتعزيز مشاركة البعثة بواسطة القرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، يوجد، في رأينا، حاجة ملحّة إلى ضمان أن يتوفر للبعثة وللأطراف الفاعلة الدولية الأخرى المشاركة في أفغانستان الولاية والموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام المطلوبة منها وللمضي قدما بتنمية البلد في اتجاه إيجابي. ويود وفد بلادي أن يعيد تأكيد دعمه الكامل للبعثة وللعمل الذي تقوم به في أفغانستان.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد كوينغز على الجهود التي بذلها وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها بشأن الحالة في أفغانستان وعلى تقديمه تقرير الأمين العام.

من الواضح تماما أنه منذ الوقت الذي انقضى على الإطاحة بنظام طالبان، تمكن البلد، بمساعدة المجتمع الدولي، من تحقيق نجاحات معينة في بناء الدولة. وقام المشاركون في المؤتمر الرفيع المستوى حول مشكلة أفغانستان، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، بتقديم التقييمات ذات الصلة.

وفي نفس الوقت، ما زالت الحالة في أفغانستان غير مستقرة، بل وتتسم بالتوتر في عدد من المجالات. وذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالزيادة المستمرة في النشاط الإرهابي للطالبان وأتباع القاعدة وغيرهم من المتطرفين، إلى جانب عدم إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية.

ويقلقنا بشكل خاص، عملياً، كون المتطرفين يسيطرون على عدد كبير من المناطق، وأنه يجري إنشاء هياكل موازية للسلطة في تلك المناطق. وفضلاً عن ذلك، ما زال زعماء الطالبان يشون صورة لعالم متطرف بما يتعارض مع أهداف التطور الديمقراطي للبلد، ويدعون إلى استمرار العنف في أفغانستان.

وفي ظل تلك الظروف، لا بد من انتهاج سياسة تقوم على عزل زعماء التطرف، وبالدرجة الأولى أولئك المدرجين في قوائم الجزاءات لدى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، مع إتاحة الفرصة لعناصر الطالبان التي لم تلطخها جرائم الحرب للعودة إلى الحياة السلمية. تلك هي السياسة التي يجب أن تنتهجها بعثة الأمم المتحدة في إطار الوفاء بولايتها.

والأنشطة التخريبية التي يقوم بها المتطرفون والإرهابيون تمول من مصادر مالية كبيرة: وما زال الاتجار بالمخدرات هو المصدر الرئيسي للتمويل. والزيادة الكبيرة في الإنتاج غير المشروع من المخدرات مدعاة للقلق. ولا بد من تكثيف مكافحة ذلك النشاط بدرجة كبيرة، داخل أراضي أفغانستان وحولها على حد سواء، من خلال إنشاء نظام شامل يتضمن حزاماً أمنياً لمكافحة المخدرات ومصادر التمويل، مع قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي وبمشاركة البلدان المجاورة.

ولا بد من تكثيف الاستفادة بالإمكانيات التي تتيحها المنظمات الإقليمية، التي أثبتت فعاليتها في العمل في هذا المجال، ولاسيما منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون. ونعتقد أنه في إطار مكافحة تجارة المخدرات الأفغانية، سيكون من المفيد إقامة تعاون بناء بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ودليلنا على ذلك نجاح المشروع الرائد بين الناتو وروسيا لتدريب رجال الشرطة في أفغانستان وبلدان وسط آسيا على مكافحة المخدرات، وقد وضعت أسس هذا التدريب في مركز التدريب الروسي في دوموديدوفو.

لقد أكدت القمة الأخيرة لمنظمة شنغهاي للتعاون، التي عقدت في بيشكيك، على الإمكانيات الواسعة للمنظمة فيما يتعلق بتنفيذ برامج تحقيق الاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك في مجالي مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات. وتملك هذه المنظمة كذلك إمكانيات لا بأس بها في المضي قدماً بمبادرات حفظ السلام، كما يتجلى في اعتماد اقتراح روسيا عقد مؤتمر إقليمي بشأن أفغانستان تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون.

وما زالت هناك حاجة ملحة إلى التنفيذ الكامل للأهداف المحددة في اتفاق لندن. كما أن الحفاظ على التوازن العرقي القائم في أجهزة سلطة الدولة والإدارة ضروري لتوطيد دعائم السلام الداخلي في أفغانستان. ولا بد

أن يتوصل الأفغان أنفسهم إلى حلول توفيقية في هذا المجال، دون أي ضغوط خارجية.

إن استخدام الإجراءات العسكرية وحدها لا يكفي للتعامل مع مشاكل أفغانستان. وفي الوقت الحالي، ثمة حاجة إلى التركيز على إنعاش الاقتصاد الأفغاني المدمر، على أن يتم ذلك بإشراف الأمم المتحدة. والمجلس المشترك للتنسيق والرصد يقوم بدور مفيد في هذا الشأن. وروسيا تعمل بنشاط في هذا المجال، إذ تشارك في تنفيذ عدد من المشاريع لإعادة بناء الهياكل الأساسية الأفغانية في مجالي الطاقة والنقل. وفي إطار إسهاماتنا في تثبيت دعائم الحالة الاقتصادية في البلد يأتي الاتفاق على تسوية الديون الأفغانية لروسيا، الذي تم توقيعه في موسكو مؤخراً.

السيد سباتافورا (إيطاليا)(تكلم بالانكليزية): تؤيد إيطاليا تماماً البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. وعليه، سوف أكتفي بإضافة بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولاً، أتوجه بخالص الشكر إلى كوينغز، لا على إحاطته الإعلامية المفيدة فحسب، بل وأشمل من ذلك قيادته المتميزة لتواجد الأمم المتحدة في أفغانستان. ومنذ تعيينه قبل نحو عامين، تكلم السيد كوينغز في كل المناسبات بحكمة وحصافة ناطقاً باسم مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته. ومن الأهمية بمكان أن نواصل الوقوف متحدين في دعم الشعب الأفغاني ومساندة الدور الحيادي والمركزي للأمم المتحدة. وبدون الشرعية التي تضفيها المنظمة، ما كان يمكن أن يدوم التزامنا. والتضحيات اليومية في صفوف العسكريين والمدنيين، من الأفغان والدوليين على حد سواء، إنما تعظم من شأنها أهدافنا المشتركة، فهي جوهر مبادئنا التي قامت المنظمة على أساسها. وإننا نعرب عن تضامننا مع جميع ضحايا العنف الأخرق الذي ابتليت به أفغانستان، ذلك العنف الذي طال رعايا إيطاليين.

إن الحدث الرفيع المستوى الذي انعقد في أرجاء هذا المبنى قبل ثلاثة أسابيع كان فرصة فريدة لاستعراض التقدم المحرز في أفغانستان وتجديد التزامنا المشترك بمعالجة التحديات العالقة، وبالتالي مساعدة الشعب الأفغاني على بناء بلد مسالم وديمقراطي ومزدهر. ويذكرنا التقرير (S/2007/555) المعروض علينا، والإحاطة الإعلامية الإضافية التي وافانا بها الممثل الخاص اليوم، بنطاق تلك التحديات التي تواجهها أفغانستان بصراحة شديدة.

وكما أكد وزير خارجيتنا في الحدث الرفيع المستوى، فإن التنسيق هو المفتاح والوصفة الوحيدة للنجاح في مثل هذا السيناريو المعقد. وهذا إنما يعني التنسيق بين المانحين، والتنسيق بين مجتمع المانحين والسلطات الأفغانية، والتنسيق بين الحكومة وقوات الأمن الدولية والتنسيق بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنمائية والعسكرية لجهودنا. وهذه القائمة قد تطول. وأحياناً لا نحقق أهدافنا لمجرد غياب آليات التنسيق أو لعدم استخدامها بشكل سليم. ولذلك، يعتبر إطار العهد والمجلس المشترك للتنسيق والرصد أساسيان ولا بد من مواصلة تعزيزهما، بما في ذلك من خلال التوجيه على المستوى السياسي عند الاقتضاء.

لقد تضمن تقرير الأمين العام حججاً قوية على ضرورة وضع استراتيجية سياسية وعسكرية متكاملة جديدة. وفي قراراتنا، طالبنا المرة تلو الأخرى بمزيد من التفاعل بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبينهما وبين الحكومة الأفغانية. وينبغي أن تترجم تلك النداءات إلى عمل لضمان أن تأتي جهودنا العسكرية والسياسية وجهود إعادة البناء بثمارها لصالح الشعب الأفغاني، وليس العكس، وأن تتمخض عن

زيادة ثقة المواطنين في السلطات الشرعية. كما نشارك الأمين العام تماماً تأكيده على أهمية أن تستهدف كل أعمالنا في هذه المرحلة الحساسة بناء الثقة والتنسيق الوثيق مع الحكومة الأفغانية. ولا يسعنا أن نفقد ثقة الشعب الأفغاني.

وفي هذا الصدد، فكلنا ثقة في أن جهودنا للحيلولة دون تغريب الشعب سيعززها التزام أفغاني متجدد بتحسين الإدارة وسيادة القانون، لاسيما على المستوى المحلي، والنهوض بالمصالحة الوطنية في إطار الدستور الأفغاني. وتلك الإجراءات تصبح أكثر إلحاحاً مع اقترابنا من انتخابات عام ٢٠٠٩.

وهنا، أيضاً، يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي على أساس الولاية المتزايدة التركيز لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمحددة في القرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧). وعليه، فمن الأهمية بمكان تأييد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره بشأن الموظفين الدوليين في تلك البعثة. ونعتقد أنه لا يمكن للدول الأعضاء أن تقدم ما هو أفضل من ذلك الاستثمار. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أننا نرى أن بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تتمتع بكل الدعم السياسي وبالموارد اللازمة للوفاء بولايتها المعقدة في ظروف صعبة.

وسوف يبيّن ممثل البرتغال، عندما يتكلم نيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، التقدم المحرز في مسألتين نرى أهما أساسيتان لاستدامة جهودنا، عنيت بإنشاء قوات أمنية أفغانية قادرة على العمل ومحترفة، وتهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق الأمن الإقليمي. ولن أضيف سوى أن إيطاليا لن تدخر جهدا في إحراز مزيد من التقدم في هذين المجالين. فعلى سبيل المثال، ننظر بإيجابية في طلب أفغانستان دعم تنظيم مؤتمر وزاري في هيرات، في وقت لاحق من هذا الشهر، لمنظمة التعاون الاقتصادي. وعلى نحو أعم، نشيد بجميع الأطراف الرئيسية المساهمة في هذه المساعي. ونحن نشعر بالاعتزاز حيال أن الاتحاد، عن طريق بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، منخرط بنشاط في عملية إصلاح الشرطة.

واسمحوا لي أن اختتم كلامي بالإعراب لأصدقائنا الأفغان عن أسفنا إزاء التبدل المفاجئ الذي حصل قبل بضعة أيام حيال الوقف الاختياري للإعدامات في أفغانستان. إن معارضتنا المطلقة لعقوبة الإعدام معروفة جيدا و لم تتغير حتى بعد أن وقع مواطنون إيطاليون ضحايا لهذه الجرائم التي أُعدم أحد مرتكبيها بعدما أدين بها. فالوقف الاختياري لعقوبة الإعدام هام بصفة خاصة في هذه الحالات، حيث لا يزال يتعين إحراز تقدم في إصلاح وكالات إنفاذ القانون والقطاع القضائي.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على أن إيطاليا لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة السلطات الأفغانية على بناء نظام قضائي يتصف بالاحتراف والمساءلة والفعالية، تمشيا مع أرفع المعايير الدولية. ويسرني أن أفيد بأننا نعمل جاهدين، إلى جانب شركائنا الأفغان والدوليين، على كفالة التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للنتائج التي تمخض عنها بنجاح مؤتمر روما المعني بسيادة القانون في أفغانستان، الذي انعقد في تموز/يوليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

نود أن نشكر الممثل الخاص على تقييمه الشامل والمتعمق للحالة الراهنة في أفغانستان. ونحن نود مرة أخرى أن نثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والمانحون الثنائيون وجميع الآخرين العاملين مع حكومة أفغانستان على تحقيق الاستقرار في البلد وتحسين رفاه شعبه. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الثابت المحرز نحو الإنعاش

الاقتصادي وإنماء البنية التحتية، فضلا عن إصلاح القطاعات الرئيسية مثل إنفاذ القانون، والقضاء، والتعليم، والصحة والحكم المحلي. وبقيادة حاسمة وملتزمة بتغيير مقترن بدعم دولي متواصل منسق جيدا، سيحقق شعب أفغانستان تطلعاته الديمقراطية والثقافية في دولة حديثة.

وفي الوقت نفسه، نقر أن الأفغان يواجهون حاليا تحديات كبرى ناجمة عن مؤسسات ضعيفة للحكم، وعن العنف السائد وانعدام القانون نتيجة التمرد، ولا سيما في الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلد. وفي ذلك الصدد، يشمل تقرير الأمين العام (S/2007/555) عددا من التوصيات المحددة التي يعتقد وفد بلدي أنها جديرة بالعناية والدراية. ومع أن دعم المجتمع الدولي أساسي، فإن ما يوازيه أهمية هو أن تستفيد قيادة أفغانستان من جميع الفرص المتاحة لترسيخ سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان والتخفيف من الأزمة الإنسانية، بما يوطّد سلامة الدولة.

ونوافق على أن الحكومة يجب أن تكون حاسمة في تطهير خدمات الأمن وإنفاذ القانون والقضاء من تلك العناصر التي ترمي أنشطتها إلى القضاء على ثقة الناس في الحكومة. وأكثر ما يقلق وفد بلدي أن يجد أن هناك بعض وكلاء إنفاذ القانون، والسياسيين والمسؤولين العاملين الذين يتواطؤون مع تجار المخدرات لتعطيل العدالة، معززين بذلك الإفلات من العقاب. وأفغانستان مهددة بحلقة مفرغة، تقوم فيها مؤسسات الدولة نفسها، المسؤولة عن ردع الجريمة والقضاء عليها، بتهيئة الأجواء المواتية لانتشار الجريمة. وإذا لم يوقف هذا الأمر، فإنه سيقلب المكاسب التي تحققت بفضل منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ويعيق التقدم في إحلال الاستقرار في بقية أجزاء البلد.

يضاف إلى ذلك أن الحالة الأمنية المضطربة تسهم في انتشار انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف ضد المرأة في السجون، ناهيك عن حجب الإغاثة الإنسانية عن القطاعات المعوزة من السكان. وكما أشير في تقرير الأمين العام، فإن مشكلة القطاع الأمني تذهب إلى أبعد من بناء القدرات ونقص الكوادر؛ إنها أيضا عمل قوة التصميم من جانب القيادة على مواجهة تلك القوى التي تنتعش في أجواء العنف وغياب القانون.

وفي ضوء ما تقدم، فإن التحسن الملحوظ في العلاقات بين أفغانستان وجيرانه المباشرين — ولا سيما الهند وباكستان — تطور إيجابي لديه إمكانية تغيير ديناميات الحالة الأمنية في البلد، وفي الحقيقة، في المنطقة كلها، إلى ما هو أفضل. وإننا نحث حكومة أفغانستان على تسريع إصلاح قطاع الأمن، بحيث يمكنه الاستفادة بشكل كامل من الزخم الجديد للتعاون مع جيرانه.

وفيما يقدر وفد بلدي تقديرا كاملا القيود التي تواجه الحكومة، فإننا، مع ذلك قلقون لأن تبعات الوضع القائم تتجاوز حدود البلد. وفي هذه الظروف، نعتقد أنه يجب بذل جهد واع في المرحلة المقبلة من الاستراتيجية الوطنية لإنماء أفغانستان، بغية تمكين المجتمع المدني الأفغاني من تكملة جهود الحكومة والمجتمع الدولي معا. وسيشكل الدور المعزز لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مقترنا بموارد بشرية ومادية إضافية، خطوة في الاتجاه الصحيح.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أفغانستان، الذي أعطية الكلمة

السيد ثنين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس

لشهر تشرين الأول/أكتوبر، كما أود أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الهامة اليوم. إننا ممتنون للسيد توم كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفصَّلة. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره الأخير (S/2007/555) بشأن أفغانستان، الذي يقدم عرضا شاملا للحالة العامة في البلد.

ومنذ أقل من شهر، التقينا في اجتماع رفيع المستوى في أفغانستان، شارك في استضافته الأمين العام والرئيس كرزاي، وقد جاء عقده قبل المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. والاجتماع الذي ضم وزراء الخارجية وكبار الممثلين لـ ٢٢ دولة عضوا في مجلس التنسيق والرصد المشترك لاتفاق أفغانستان، ومنظمات دولية مختلفة، شكَّل فرصة أخرى لتقييم وسائل تعزيز تنسيق أكبر للجهود الدولية لتوطيد السلام، والاستقرار والتنمية في أفغانستان. ولقد شعرنا بالسرور إزاء النتيجة التي خلص إليها الاجتماع وجاءت متماشية مع توافق الآراء العارم بين الدول الأعضاء على ضرورة إبقاء أفغانستان في صدارة أولويات المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ونود كذلك أن نرحب بوحدة المشاركين في التأكيد مجددا على الحاجة إلى تحسين التنسيق الاستراتيجي في مجالات رئيسية أربعة، عنيت بالأمن ومكافحة المخدرات، والتعاون الإقليمي والحكم. وهذا التنسيق سيكون أساسيا في تحقيق الرؤيا المتمثلة في إنشاء أفغانستان مسالمة ومستقرة.

وثمة مكاسب كبيرة تحققت في أفغانستان منذ التوقيع على اتفاق بون قبل ستة أعوام. وبفضل دعم المجلس والشركاء الآخرين في المجتمع الدولي، لم تعد أفغانستان قاعدة للإرهاب الدولي. بدلا من ذلك، أصبحت أفغانستان في مقدمة البلدان التي تعمل معا على مكافحة الإرهاب. لقد استعدنا شرعيتنا بين الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي. ونحن نواصل إحراز تقدم ثابت في تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية.

وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ثمة تحديات كبيرة ما زالت تواجه أفغانستان المستقرة والمزدهرة لهذا السبب، نواصل التركيز على إيقاع الهزيمة بالإرهاب وتحسين الأمن وتعزيز حكم القانون والإدارة، وتوطيد عملية إعادة الإعمار، والقضاء على آفة المخدرات باعتبار ذلك من أولى أولوياتنا.

إن الإرهاب هو التحدي الرئيسي الذي يواجهنا. وتدل الأحداث الأخيرة التي وقعت في الأسبوعين الماضيين دلالة واضحة على الحملة المتواصلة التي يشنها أعداء السلام في أفغانستان من أجل زعزعة استقرار الحالة. وفي أخر الأعمال الوحشية المحضة التي ارتكبها الإرهابيون، فقد نفذوا تفجيرات انتحارية في بلدة سبين بولداك الواقعة على الحدود وفي العاصمة الأفغانية، مستهدفين المدنيين وأفراد الجيش والشرطة الوطنيين. وقتل ما لا يقل عن ٨٠ من المدنيين في تفجيرات إرهابية في أيلول/سبتمبر. وكانت المذبحة تذكيرا واضحا بالتحدي المستمر الذي يواجهه شعب أفغانستان في سعيه للعيش في أمن وسلام. واتخذت هجمات إضافية شكل الاستخدام المتزايد لأجهزة متفجرة معقدة، وعمليات الخطف والتخويف، والهجمات اليومية على المدارس والمراكز الصحية والمسؤولين الحكوميين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. كما لجأ الإرهابيون إلى الأسلوب الوحشي المتمثل في استخدام الدروع البشرية خلال عمليات مكافحة الإرهاب، التي تشكل السبب الرئيسي في فقدان أرواح المدنيين.

وأود أن أؤكد هنا من جديد أن هذه الأعمال الخسيسة لن تضعف عزمنا بتاتا على تحقيق أهدافنا المعلنة. ولهذا السبب تواصل قوات الأمن لدينا العمل في أصعب

الظروف إلى جانب شركائنا الدوليين من أجل تعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد ووقف اندلاع أعمال العنف.

وعلى مدى الأشهر الأخيرة، حققنا تقدما كبيرا في إضعاف هيكل القيادة والمراقبة لدى شبكات الإرهاب في أفغانستان. وأدت عمليات قتالية مشتركة بين القوات الأفغانية والقوات الدولية إلى إلقاء القبض والقضاء على عدد غير مسبوق من قادة الطالبان والمتطرفين. والمثال على ذلك هو أن قتل الملا أخطر عصماني والملا دهد الله في بداية هذا العام شكل إنجازا من بين العديد من الإنجازات التي تحققت في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نظل قلقين إزاء ازدياد استخدام عناصر من المتطرفين الأجانب في حملة الإرهاب على شعبنا.

واتخذنا أيضا إجراء لتعزيز نظام الجزاءات المفروض على الإرهابيين، وفقا للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي الشهر الماضي، أُضِيف اسم سيدور رحمان حقاني، العقل المدبر للعديد من التفجيرات الإرهابية التي ارتُكِبت في مختلف أرجاء البلد، إلى القائمة الموحدة للجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بطلب من الحكومة الأفغانية.

ويرهن تحسين الحالة الأمنية العامة في أفغانستان بمجموعة من العوامل. وكفالة إنشاء جيش وطني وشرطة وطنية يتسمان بتمام الفعالية ويعملان بكامل طاقتهما تكتسي أهمية حاسمة في مكافحتنا للإرهاب. وعلى الرغم مما أحرزناه من تقدم كبير في إصلاح مؤسساتنا الأمنية وزيادة قوام جيشنا الوطني وشرطتنا الوطنية، فإننا ندعو إلى مواصلة تقديم المساعدة لتحسين تدريب وتعزيز قوات الأمن لدينا.

وفي غضون ذلك، بات من الواضح أن التصدي للإرهاب وتحسين الأمن في أفغانستان لن يتحققا بالوسائل العسكرية لوحدها. فبينما تظل الحملة العسكرية دعامة هامة في مكافحة الإرهاب، علينا أيضا مضاعفة جهودنا المتعلقة بجميع جوانب الإستراتيجية الشاملة بغية تحقيق الأمن والاستقرار على الأمد الطويل. وعلينا التركيز على تسريع إيصال الخدمات الأساسية وإيجاد فرص العمل من خلال مشاريع واسعة النطاق لإعادة الإعمار والتنمية، من أجل تحقيق تغيير فعلي في الأحوال المعيشية لمواطنينا. وبقيامنا بذلك، سنحول دون إمكانية استفادة العناصر المخربة من التعاطف على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، نناشد شركاءنا الدوليين أن يكفلوا زيادة التنسيق العسكري مع قوات الأمن الأفغانية خلال عمليات القتال بغية تفادي فقدان أرواح المدنيين خلال عمليات مكافحة الإرهاب. ويجب اتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون إلحاق الضرر بالمدنيين خلال أعمال القتال المسلحة.

وعلاوة على ذلك، يجب بذل المزيد من الجهد للتصدي للإرهاب في بعديه الإقليمي والدولي. فوجود بنية تحتية للإرهاب خارج أراضي أفغانستان يشكل مصدر قلق مستمر لأفغانستان وللمنطقة. وقد شدد الرئيس كرزاي في النسخة المطبوعة للخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين على أننا كنا أول ضحية للإرهاب وأن الإرهاب، لم يسبق أن مثّل، ولا يمثّل اليوم، ظاهرة محلية المنشأ في أفغانستان. وبالتالي، لا يمكن التغلب على هذا التهديد إلا إذا تم التصدي له من خلال بعديه الإقليمي والدولي. ووفقا لاقتناعنا على النحو الذي أعربنا عنه في الماضي، نظل على قناعة بأن السماح بوجود ملاذات وبنى تحتية للإرهاب لن يؤدي سوى إلى توسيع نطاق الإرهاب.

وفي إطار المبادرات الرامية إلى كفالة الاستقرار على الأمد الطويل، ما زالت أفغانستان تركز على المصالحة بوصفها تدبيرا لتشجيع أفراد حركة الطالبان من غير الإرهابيين على الانضمام إلى عملية بناء أفغانستان تنعم بالازدهار. وتحظى هذه التدابير، التي ترد في إطار المصالحة الوطنية، بترحيب الشعب. وفي هذا الصدد، نعمل مع اللجنة

المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ على استكمال القائمة الموحدة وتحسين نوعيتها.

ولابد من التعاون الإقليمي لإنجاح جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ويتزايد توافق الآراء في المنطقة المجاورة لنا بشأن التصور القائل إن بزوغ أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار شرط مسبق لأمن واستقرار جميع بلدان المنطقة. وقمنا هذا العام ببذل قصارى جهدنا لتوطيد العلاقات مع جيراننا ومع المنطقة على نطاق واسع في مجالات الأمن والتبادل التجاري والاستثمار والتعاون الحدودي ومكافحة المخدرات. وشكل عقد الدورة السادسة للهيئة التنسيقية المشتركة في كابول بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر خطوة هامة في ذلك الصدد.

وباعتبار أفغانستان بلدا كان في يوم من الأيام جسرا بين الثقافات والبلدان والحضارات، فهي تستأنف بالتأكيد لكن بصورة تدريجية الاضطلاع بدورها في تعزيز التبادل التجاري والتنمية في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أعلن أننا نستعد لاستضافة الاجتماع الدولي المقبل لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في مدينة حيرات بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون هذا الاجتماع أول تجمع دولي يُعقد في إحدى المقاطعات التاريخية بأفغانستان.

وكان الاجتماع المشترك بين أفغانستان وباكستان الذي عُقد قبل ما يزيد عن شهر آخر اجتماع من بين العديد من الاجتماعات التي عُقدت بمبادرة من أفغانستان بغية تعزيز التعاون بين البلدين من أجل التصدي بصورة مشتركة للتهديد الذي يشكله الإرهاب في أفغانستان وفي جميع أنحاء المنطقة. ولدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن ذلك الاجتماع ستسفر عنه النتائج المتوقعة. كما نتطلع إلى الاجتماع الثاني المشترك الذي سيُعقد في باكستان عما قريب.

ويتمثل التحدي الكبير الآخر في المخدرات. ويرجع السبب في أن هذا التهديد ما زال يشكل مصدر قلق لأفغانستان والمجتمع الدولي إلى مجموعة من العوامل. فقد بات من الواضح أن إزالة آفة المخدرات من مجتمعنا والمنطقة مسعى لا يمكن لأفغانستان بمفردها تحقيقه. ويتطلب إحراز تقدم حقيقي صوب الحد من المخدرات والقضاء عليها من بلدان العبور والاستهلاك بذل مزيد من الجهود القوية. كما ينبغي زيادة التركيز على قطع الصلة بين إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتمويل الأنشطة الإرهابية.

ولدى اعتماد اتفاق أفغانستان، تعهدنا بتنفيذ مرحلة ثانية من التعاون مع شركائنا الدوليين بغية تعزيز إنجازاتنا. والآن، وبعدما بلغنا منعطفا في الجهود الرامية إلى إنشاء أفغانستان تنعم بالاستقرار والازدهار، حان الوقت كي نكثف تركيزنا على تنفيذ الاتفاق. ولا بد من اتخاذ تدابير إضافية إذا أردنا كفالة الوفاء بأهداف الاتفاق في إطار الجدول الزمني المحدد لذلك.

وفي ذلك السياق، نسلم بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود بغية تعزيز فعالية استخدام المساعدة الإنمائية وكفالة المساءلة عنها. وبينما نعرب عن الامتنان لشركائنا الدوليين على ما قدموه من مساعدة لأفغانستان، نشدد على الحاجة إلى ضمان الوفاء بالتعهدات في الوقت المناسب. ومن الهام أيضا الحاجة إلى زيادة المساعدة المالية لدى تحقيق أهدافنا الإنمائية.

وإذا أردنا أن نحقق نتائج ملموسة بالنسبة لجميع الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها الاتفاق، لا بد لنا من كفالة مزيد من التنسيق للمساعدة الدولية المقدمة لأفغانستان. ونهيب بشركائنا الدوليين أن يزيدوا مستوى التنسيق والتعاون فيما بينهم ومع الحكومة الأفغانية. فتعزيز التنسيق سيؤدي إلى مزيد من الوحدة في التقييم والوحدة في النهج

المتبع والوحدة في العمل. وفي هذا الصدد نثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لالتزامها المستمر بالقيام بالتنسيق الفعال بين جهود المجتمع الدولي وبين أفغانستان.

كما نعرب عن شكرنا للمجلس على اتخاذه القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧)، بتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية عاما آخر. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا لجميع البلدان التي قدمت القوات والموارد للقوة بغرض توطيد دعائم السلام والاستقرار في أفغانستان.

وتقدر أفغانستان تقديرا كبيرا الدور المستمر الذي تؤديه الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها لتأمين السلام والاستقرار في البلد. ونرحب بتوسيع وجود البعثة في مناطق إضافية من البلد بوصفه بادرة واضحة على جهود الأمم المتحدة للتعاون مع مختلف مناطق البلد. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام لمشاركته الشخصية والتزامه بتحسين الحالة في أفغانستان، كما يتبين من زيارته لكابول في حزيران/يونيه ومبادرته إلى الدعوة لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن أفغانستان في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وأود أن أعرب عن امتنان بلدي لشركائنا الدوليين لالتزامهم المستمر إزاء أفغانستان. ولا نزال على ثقة من أننا معا سوف نفي بالتزامنا ونحقق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في أفغانستان تنعم بالسلام والديمقراطية والازدهار.

وختاما، أود أن أعرب عن تقدير خاص للسيد توم كوينغز لجهوده التي لا تعرف الكلل خلال فترة ولايته في أفغانستان بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام. ونرجو له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل البرتغال، وأعطيه الكلمة.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): تحقيقا للكفاءة واقتصادا للوقت، سوف أختصر بياني الشفهي اليوم. وقد تم توزيع النص الكامل للبيان.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا الإعلان أيضا البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

بدعم من المجتمع الدولي، أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا في الأعوام الأخيرة. وتأكد هذا أيضا في مناسبة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا في الأمم المتحدة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. ولكن ما زالت توجد تحديات خطيرة، تهدد بتقويض المنجزات التي تحققت حتى الآن.

ونشاطر الأمين العام ما يساوره من القلق بشأن المسائل العديدة التي تشكل تحديات لأمن أفغانستان واستقرارها في الأجلين القصير والبعيد والتي لم يتم القضاء عليها بعد. وقد أعرب الأمين العام في تقاريره السابقة إلى المجلس عن قلقه من تزايد الاتجاهات المتسمة بالعنف والتحدي لسلطة الدولة.

ونقدر الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بتصدرها الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد، ومن ثم مساهمتها في ألا تكون أفغانستان وحيدها في مواجهة التحديات المتعددة الحالية. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٧٦ (٢٠٠٧) في ١٩ أيلول/سبتمبر، بتجديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والقرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧) في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للثناء على البعثة وعلى قيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد توم كوينغز الممتازة لها.

وقد كان للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣ أهمية حيوية في تحسين الأمن، أولا في كابول ثم من خلال برنامجها للتوسع التدريجي في شمال البلاد وغربها وجنوبها وشرقها. ومن هذا المنطلق، ندرك ما لزيادة الفعالية الوظيفية والقدرة المهنية وقابلية المساءلة في قطاع الأمن الأفغاني من أهمية لإيجاد حلول طويلة الأمد للأمن في أفغانستان.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء تكثيف التمرد بقيادة الطالبان. فالطالبان والجماعات المتمردة لا تزال تحول دون تحقيق الأمن الكامل في عدد من المناطق، بينما نجد أن معدلات العنف الذي يمارسه المتمردون والإرهابيون أعلى مما كانت في عام ٢٠٠٦ كما أن العصابات الإجرامية وعصابات المخدرات مستمرة في النمو. ويساورنا قلق شديد إزاء اتساع نطاق زراعة خشخاش الأفيون بنسبة ١٧ في المائة واحتمال زيادة إنتاج الأفيون بنسبة ٣٤ في المائة. وتشكل الزيادة غير المسبوقة في إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٧ تهديدا خطيرا لإعادة الإعمار وبناء الدولة في أفغانستان.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تتوافر لدى أفغانستان قوة شرطة صالحة. ونحن في الاتحاد الأوروبي عاكفون على التعجيل ببذل الجهود تحقيقا لتلك الغاية من خلال بدء عمل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه الماضي. وتعمل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي على تكوين قوة شرطة أفغانية تحترم حقوق الإنسان وتعمل ضمن إطار سيادة القانون. علاوة على ذلك، تعالج البعثة قضايا إصلاح الشرطة على الصعيد المركزي والإقليمي وعلى صعيد البلديات بالتنسيق عن كثب مع شركائها.

وفي الوقت ذاته، لا ينبغي أن نغفل أن بعض الخطوات الهامة قد تحققت. فعلى الصعيد الإقليمي، ينوه الاتحاد الأوروبي بجو ازدياد التعاون الذي بدأ يسود في العلاقات بين أفغانستان وباكستان، اعترافا منهما بأن الإرهاب تهديد مشترك لكلتيهما. لذلك نتقدم بالتهنئة لجيرغا السلام الذي انعقد في كابول بين الرئيسين قرضاي ومشرف في آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبالإعلان المشترك الذي صدر عن ذلك الاجتماع. فلا يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان بدون دعم إيجابي من بلدان المنطقة.

ومن الضروري أن تلتزم أفغانستان بالحكم الرشيد. فلا يمكن تحقيق إدارة فعالة ومشروعة بدون تعيين مسؤولين حكوميين مؤهلين، لهم سجل طيب في حقوق الإنسان، وتوفير القدرات الكافية لحكومات الأقاليم وتنفيذ خارطة الطريق لمكافحة الفساد. وتزداد أهمية اتخاذ هذه التدابير إلحاحا كلما اقتربنا من موعد انتخابات عام ٢٠٠٩.

ومن دواعي أسف الاتحاد الأوروبي العميق أن يعلم بتنفيذ حكم الإعدام مؤخرا في ١٥ شخصا. فالاتحاد الأوروبي يعارض عقوبة الإعدام في جميع الأحوال. ونحث حكومة أفغانستان على إعادة تطبيق وقف طوعي لعقوبة الإعدام تمهيدا لإلغائها.

وأخيرا، نشدد على أهمية إيلاء كل من الحكومة الأفغانية والجمعية الوطنية اهتمامهما العاجل لكفالة إصدار قانون الانتخاب قبل نهاية عام ٢٠٠٧، وذلك لأهميته الحيوية في التحضير للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ٢٠٠٩.

واسمحوا لي باختتام هذا البيان بتأكيد أن الاتحاد الأوروبي مستمر في التزامه بإعادة إعمار أفغانستان على المدى الطويل. وما زلنا ثابتين على تأييدنا للاتفاق الخاص

بأفغانستان، الذي نعتبره الإطار الرئيسي لإعادة إعمار البلد وتحقيق استقراره حتى عام ٢٠١٠. ولذلك، نتعهد بأن نواصل العمل مع الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل بناء أفغانستان مزدهرة وآمنة وتتوفر لها مقومات البقاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بهذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن أفغانستان، البلد الذي يوليه المجتمع الدولي أهمية كبرى، بما في ذلك كندا. كما نرحب بتقرير الأمين العام عن أفغانستان الصادر في أيلول/سبتمبر (S/2007/555) والعرض المفيد جدا الذي قدمه اليوم السيد كوينغز.

لقد كانت كندا مسرورة بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر . فالاجتماع بيَّن قوة التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان، بل وكشف أيضا الحاجة إلى مزيد من العمل في مجالات رئيسية ثلاثة: الحاجة إلى تركيز مجدد على الشرطة الوطنية الأفغانية؛ وتنسيق أفضل بين المانحين؛ وإعطاء الأفغان دور أكبر في الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي.

واليوم، تود كندا أن تنوّه بالمكاسب التي تم تحقيقها في أفغانستان على مدى العام الماضي، وأن تُحدد أيضا العقبات التي لم تُذلل بعد والتحديات الناشئة في وجه الجهود الدولية لإعادة الإعمار.

أما بالنسبة إلى الحالة الأمنية، فتثني كندا على الفعالية المتزايدة للجيش الوطني الأفغاني في مسعاه لتحقيق الاستقرار في حياة أفراد الشعب الأفغاني. وبطبيعة الحال، لا تزال الحالة الأمنية تمثل تحديا، بيد أننا بدأنا نرى تقدما حقيقيا في مجالات رئيسية.

ففي قندهار، على سبيل المثال، حيث ترابط القوات الكندية، تم طرد طالبان من معاقلها السابقة مثل مدينة قندهار ومقاطعة بانجوايي. ولا أحد يستفيد من هذه المكاسب أكثر من سكان مقاطعة قندهار، الّذين تتزايد قدرتهم على استعادة حياتهم وبناء حياة أفضل لأبنائهم وأحفادهم.

ويتم إحراز تقدم ملموس في جميع أنحاء البلاد. فعلى سبيل المثال، تم بناء ٤٠٠ مستشفى جديد منذ عام ٢٠٠٤؛ وزادت نسبة الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية من ٩ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٨٣ في المائة هذا العام؛ وتم إزالة الألغام من ١,٢ بليون متر مربع من الأراضي منذ عام ١٩٨٩؛ وانخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال بما مقداره ٢٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٠؛ وأكثر من ٤٠ ٠٠٠ طفل أفغاني يبقون الآن على قيد الحياة بعد السنة الأولى من عمرهم؛ ويتم تعبيد أو إصلاح ٦ ٠٠٠ كيلو متر من الطرقات في جميع أنحاء البلاد.

إن هذه الأرقام تعطي فكرة عما يحدث. فكل طفل أفغاني يتم تطعيمه ضد شلل الأطفال سيعيش حياة أطول وأسعد. وكل كيلو متر من الطرقات يعني إمكانية وصول أفضل إلى الأسواق والمدارس والأقارب في المقاطعات المجاورة. وإن كل متر خال من الألغام هو مساحة أخرى حيث يستطيع الأطفال الأفغان اللعب أو الركض بحرية. وتسهم هذه الإنجازات في تحقيق رؤية المستقبل على النحو الوارد في الاتفاق الخاص بأفغانستان.

وحتى يتحقق النجاح، يجب أن يقابل الجهود الدولية التزام ثابت من الحكومة الأفغانية. ويجب ضرب الفساد بيد من حديد. إن تفعيل الهيئة المعنية بالتعيينات في الوظائف العليا، وهي معيار من معايير للاتفاق، سيظهر التزام حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد. ولا بد من ذكر أن كندا لا تزال

ملتزمة بالعمل مع حكومة أفغانستان من أجل أن تمارس الهيئة عملها. وسنواصل العمل مع حكومة أفغانستان وشركائنا في المجتمع الدولي من أجل توطيد حكم القانون، وهو شرط مهم للتنمية المستدامة ولتحقيق السلم والاستقرار الدائمين.

إن إنشاء قوة شرطة قوية هو أيضا أحد عناصر حكم القانون الهامة. وفي هذا الصدد، تعكف كندا حاليا على توفير التدريب والهياكل الأساسية ودعم الرواتب. ونتطلع إلى مواصلة دعم حكومة أفغانستان حيث تتبنى نهجا شاملا لإنشاء قوة شرطة وطنية أفغانية فعّالة. وكندا أيضا لا تزال ملتزمة بالعمل عن كثب مع الشركاء الأوروبيين في بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

وينبغي الإشادة بحكومة أفغانستان لأنها أحرزت تقدما في رسم استراتيجية للجهاز القضائي الوطني. لقد سررنا لأننا شاركنا في هذه العملية ونحن نتطلع إلى وضع اللمسات الأخيرة على هذه الاستراتيجية، تحت قيادة الأفغان.

وتشيد كندا بالإدارة المستقلة للدوائر المحلية. ولا نزال ملتزمين بمساعدة حكومة أفغانستان على تطوير قدرات مؤسسات الحكم على المستوى دون الوطني.

ويجب أن ندعم حكومة أفغانستان في معارضتها لجعل إنتاج الأفيون قانونيا. فالمسألة معقدة ومتعددة الجوانب. إن الأخبار التي وردت مؤخرا عن إحراز تقدم في المقاطعات الشمالية والوسطى مشجعة، لكن يتعين علينا أن نضاعف الجهود لمساعدة حكومة أفغانستان في مكافحة صناعة المخدرات في الجنوب. ويتطلب هذا تبني نهجا شاملا، بما في ذلك توطيد نظام قضائي فعّال وتوفير فرص اقتصادية مستدامة. ولا تزال كندا ملتزمة بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى مواجهة تهديد المخدرات.

وبطبيعة الحال، من المهم أن يتم تأمين الحدود بين باكستان وأفغانستان. وترحب كندا بالنتائج الإيجابية التي حققها مجلس السلام القبلي عبر الحدود الذي عُقد في آب/أغسطس ويجب أن نستفيد من الزخم الذي ولَّده المجلس.

ومن دواعي سرور كندا أن تعمل مع حكومة أفغانستان وأن تدعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية ومجموعة الـ ٨ من أجل تعزيز التعاون الأفغاني والباكستاني في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية، ومن أجل المساعدة على تطوير قدرات الأفغان في مجال إدارة الحدود.

(تكلم بالفرنسية)

ومن الواضح أن الحالة في أفغانستان تبيّن أنه علينا معالجة مسائل الأمن والتنمية والحكم المتعلقة بإعادة الإعمار في آن واحد. ويتحتم على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يقوما بذلك على الوجه الصحيح، ليس لمصلحة شعب أفغانستان، الذي يستحق مستقبل أفضل فحسب، وإنما أيضا لتحقيق استقرار وازدهار عالميين.

وسيتطلب تحقيق أهدافنا في أفغانستان جهدا جماعيا وتصورا وتفكيرا خلاقا من جميع القائمين على جهود إعادة الإعمار الدولية. وفي هذا الصدد،تثني كندا على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لجهودها التي بذلتها مؤخرا من أجل تعزيز التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي والبنك الدولي وغيرهما من الجهات الفاعلة في إعادة الإعمار في أفغانستان. ونشجع الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الاستمرار في تحديد السبل الجديدة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من تأثير جهودنا الجماعية في أفغانستان.

وتؤيد كندا تأييدا قويا عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعمل الممثل الخاص للأمين العام السيد كوينغز. ونود أن نشكره ونشكر أعضاء فريقه على العمل الهام الذي يضطلعون به في ظل ظروف تتسم غالبا بالصعوبة البالغة. ونرحب بطلب البعثة زيادة عدد الموظفين الدوليين في الجنوب عام ٢٠٠٨ ونؤيده تأييدا كاملا.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، عندما خاطب وزير خارجية كندا الجمعية العامة، اقترحت كندا إنشاء منصب مبعوث خاص رفيع المستوى للأمم المتحدة في أفغانستان كجزء من دعم كندا المتواصل للدور القيادي للأمم المتحدة في أفغانستان والتزامها به.

وفي الختام، تعرب كندا عن مواصلة التزامها بدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأفراد أسرة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع في جهودهم الرامية إلى ضمان نجاح عملية إعادة الإعمار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة للتحدث في هذه المناقشة الهامة ولإضافة بعض الملاحظات إلى البيان الذي أدلت به البرتغال، الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي، بشأن التزام هولندا بتحقيق السلم والاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان.

إن تقرير الأمين العام الجامع والممتاز (S/2007/555) يبيّن كم هي مستعصية المشاكل التي تواجه أفغانستان والمجتمع الدولي. وقد استطاعت حكومة أفغانستان، بفضل الدعم المستمر من المجتمع الدولي، من مضاعفة مقدراتها وفعاليتها. وها قد عاد ملايين اللاجئين إلى ديارهم،كما أن ملايين الأطفال، بمن فيهم الفتيات، يذهبون الآن للمدارس بينما تستفيد غالبية الشعب الأفغاني من الخدمات الصحية الأساسية. ورغم كثرة التحديات الماثلة، ليس هناك سبب لليأس أو الاستسلام للقدر المحتوم.

ويؤكد المجلس، وهو في ذلك محقّ، على العلاقة التكاملية بين أهداف الأمم المتحدة والقوات الدولية للمساعدة الأمنية. لقد أخذت هذه الأخيرة مواقعها في جميع أنحاء القطر وأبرزت قدرتها على بسط الأمن الأساسي داخل مناطق التنمية الأفغانية. وهذا أيضا هو ما حققته هولندا، بقوة قوامها ١ ٨٠٠ جندي، وأستراليا في أوروزغان. أما في الأقاليم الجنوبية المضطربة، فإن حركة طالبان تتعرض لضغوط قوية رغم أن خطر الهجمات العشوائية لا يزال ماثلا.

إن القوات الدولية للمساعدة الأمنية نموذجية في عملها لتحقيق الاستقرار وذلك لأن مهمتها الأساسية تجمع بين حماية الأمن البشري وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلينا أن نستفيد من الدروس القيّمة التي تعلمناها في أفغانستان عند معالجتنا لأوضاع دول أخري ضعيفة أو منهارة. إن هذه القوات، كما يدل على ذلك اسمها، هي قوات للمساعدة في توفير الأمن والاستقرار حتى تتمكن الحكومة الأفغانية الشرعية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والأطراف المدنية الفاعلة، من إدراك النجاح في مهمتها.

إن القوات الدولية للمساعدة الأمنية ليست الجهة المسؤولة عن الإعمار. وتود هولندا أن ترى تكاملا بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ونحن جد سعداء لقرار الاتحاد الأوروبي بالبدء في بعثة للشرطة في أفغانستان، وسنستمر في تشجيع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان لفتح مكاتب لها على

وجه السرعة في الأقاليم الجنوبية كافة. وفي رأينا، يجب على منظمة الأمم المتحدة ككل أن تبذل المزيد من الجهد في الشؤون المدنية.

إن وجودنا جميعا في أفغانستان نابع من شعورنا بأن لدينا، من جهة، مصلحة أمنية واضحة في ذلك، ومن الجهة الأخرى علينا مسؤولية تجاه الشعب الأفغاني. ولكن ليست هذه وحدها هي الأسباب، فأفغانستان إحدى أفقر الدول في العالم، مما يعني أن المجتمع الدولي، بمساعدته لأفغانستان، يساهم في واقع الأمر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أحلك الظروف.

لقد أصبح الوضع الأمني، مقرونا بضعف مقدرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، عاملا يعيق خطط وبرامج التنمية. ولهذا يجب علينا أن نولي اهتماما فوريا لمسألة بناء القدرات، ولن يتم ذلك إلا عبر الخطط الوطنية الأفغانية. ونطالب الحكومة الوطنية بالعمل بنشاط لتعميم البرامج الوطنية على مختلف الأقاليم، حتى تلك الوعرة منها، مثل أوروزغان.

لعل أكثر التحديات إلحاحا الآن هو تطبيق الحكم الرشيد على شعب أفغانستان، بما في ذلك المناطق النائية. وعلينا اليوم أن نسارع إلى تركيز جهودنا على الاستياء المتنامي وسط الشعب الأفغاني. لقد نفد صبر الشعب وهو يريد من الحكومة المركزية والحكومات المحلية أن توفر له الخدمات الأساسية التي وعدته بها عام ٢٠٠٢.

وأود أن أتحدث قليلا عن جهود مكافحة المخدرات لأن هذا الأمر وثيق الصلة بالعديد من المشاكل التي تقض مضجع أفغانستان مثل انعدام الحكم الرشيد وتفشي الفساد ونفوذ سماسرة السلطة والمتمردين. من هنا تنبع الحاجة للصبر وللالتزام الطويل الأجل بتخفيض الفقر وبتحقيق التنمية الريفية على وجه التحديد، إذ لا توجد حلول سهلة. إن المنهج المتكامل وحده هو الكفيل بتيسير هذا الأمر.

تملك الاستراتيجية الأفغانية لمكافحة المخدرات كل المقومات اللازمة؛ ولكن علينا أن نصرّ على تطبيقها تطبيقا سليما، فرغم أن عملية استئصال زهرة الخشخاش هي جزء من هذه الاستراتيجية إلا أن تجاربنا في أوروزغان قد علمتنا أن عملية الاستئصال هذه لا يمكن أن تتم بمعزل عن التدابير الأخرى، بل لا بد أن يسبقها توفير بدائل اقتصادية أخرى. وإذا كان الاستئصال يشكل خيارا بالفعل، فإن الرش بالمبيدات ليس خيارا في رأينا لأنه يتسم بالعشوائية ويحمل مخاطر صحية عديدة.

ختاما، أود أن أتحدث عن وجوب البقاء في أفغانستان للفترة اللازمة. إن هولندا مقتنعة تماما بأن المجتمع الدولي يجب أن يلتزم تجاه أفغانستان لأجل طويل. لقد احتفظنا بوجود عسكري في البوسنة لمدة ١٥ عاما. وإن مسؤوليتنا الدولية وأمننا القومي والتزامنا الأخلاقي تجاه شعب أفغانستان، كلها تدعو إلى استمرار الوجود الدولي في أفغانستان. بيد أن الحوار الدائر في هولندا حول استمرار تواجدنا في أوروزغان لم تكتمل جوانبه بعد. وفي هذا السياق، تناشد هولندا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تساهم في القوات الدولية للمساعدة الأمنية، وذلك بالعدة والعتاد والموارد، سعيا إلى نشرها في المناطق الجنوبية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في القائمة هو ممثل اليابان، وأعطيه الكلمة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لكم الشكر الجزيل، سيدي الرئيس، على دعوتكم لمناقشة اليوم بشأن الوضع في أفغانستان. وأشارك الذين سبقوني في تقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد كوينغز، لإحاطته الجامعة والمفيدة.

لقد شعرنا ببعض الأمل منذ آخر مناقشة للمجلس حول هذا الموضوع (انظر S/PV.5641)، نظرا لبعض التقدم الذي تم إحرازه في أفغانستان. ففي مجال التنمية الاقتصادية جاءت التقارير بأرقام مبشّرة في الوقت الذي يجري فيه إعداد الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في شكلها النهائي. كذلك ساهمت المبادرات الإقليمية، بما في ذلك اجتماع مجلس الأعيان للسلام في آب/أغسطس، في عملية تثبيت السلام والأمن في المنطقة.

ومع كل هذه العلامات الإيجابية على التقدم المحرز، لا تزال أمام أفغانستان تحديات عظيمة ومشاكل تنتظر الحل في مجالات الأمن والمخدرات والفساد. ومن هنا ضرورة بذل الجهود الدولية المستدامة والمتناسقة لمساعدة هذا البلد. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام اليابان الثابت بدعم أفغانستان في جهودها لإرساء الاستقرار وإعادة البناء.

وأود أن أشدد بصفة خاصة على الدور المحوري الذي ظلت الأمم المتحدة تؤديه في مجال تنسيق الجهود الدولية بغية مجابهة هذه التحديات وأخرى غيرها. وتشيد اليابان بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وموظفيها الذين يعملون في ظروف قاسية للغاية، وأخص بالإشادة السيد كوينغز لخدماته وتفانيه في القيام بمهام الأمم المتحدة التي لا غنى عنها.

إن حالة الأمن في أفغانستان، وبشكل خاص عمليات الاختطاف والعمليات الانتحارية، لا تزال مصدر قلق عظيم. ومن ضمن متطلبات تحسين الأحوال الأمنية إصلاح قطاع الأمن الذي يلعب دورا رئيسيا. ونحن نؤيد جهود الرئيس كرزاي وحكومته في ذلك المجال ونتطلع إلى المزيد من الإنجازات في المستقبل. وفيما يتعلق بالعملية التي تقودها اليابان لحل الجماعات المسلحة غير الشرعية، فقد شعرت بالغبطة مما ورد في تقرير صدر حديثا عن سفارتنا في كابل يفيد بأن تقدما قد أحرز خلال العام الماضي على صعيدي السياسات والعمليات. وفي ذات الوقت، أري لزاما عليّ أن أنبه إلى أن إحراز مزيد من التقدم في هذا الأمر يتطلب بالضرورة تنفيذ التوصيات التي اعتمدها مؤتمر طوكيو الرابع في حزيران/يونيه هذا العام.

إن مواجهة الأخطار الناجمة عن أعمال الإرهابيين تستدعي لمجابهتها جهودا دولية متواصلة لتكمّل تلك التي تبذلها الحكومة الأفغانية نفسها. ويشدد قرار مجلس الأمن ١٧٧٦ (٢٠٠٧) على ضرورة هذه الجهود، بما في ذلك جهود القوات الدولية للمساعدة الأمنية وكذا تحالف عملية ”الحرية الدائمة“. واليابان إذ ترحب بالموقف الذي اتخذه المجلس في هذا الشأن، ستواصل بعزم عمليات الإمداد للسفن العاملة في فرض الحظر البحري. كما تنوي حكومة اليابان أن تعرض على البرلمان لإجازته في القريب العاجل مشروع قانون بشأن الاستمرار في الإمدادات البحرية في المحيط الهندي.

وتشاطر اليابان الأمين العام قلقه الذي عبّر عنه في تقريره S/2007/555 بشأن الصلة بين مشكلة المخدرات المتفاقمة من جهة، وإعادة الإعمار وبناء الأمة من الجهة الأخرى. ولا بد والأمر كذلك من تعزيز عمليات مكافحة المخدرات في الأشهر القادمة في تزامن مع بناء القدرات. إن اليابان،تعمل على تعزيز التنمية الريفية المتكاملة، بتركيز خاص على الزراعة والمجتمعات الريفية، وذلك في إطار منهجها المتكامل لمجابهة مختلف المشاكل كالفقر والأمن والمخدرات.

وتهتم اليابان اهتماما كبيرا بتنمية الموارد البشرية وقد قدمت معونة تقنية لتدريب المعلمين وإعادة بناء ٣٠٠ مدرسة. وننوي أن نتوسع في تقديم الإعانة لمساندة الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم في مجالات مثل محو الأمية

والمباني المدرسية. وحتى اليوم، قدمنا مساعدات بقيمة ١,٢٤ بليون دولار وسنفي بالجزء المتبقي بقيمة ٢١٠ ملايين دولار من المبلغ الذي تعهدنا به في مؤتمر لندن، مع تركيز خاص على الحالة الأمنية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ستركز جهودها على توطيد حضورها، بينما توسع ملاك موظفيها الدوليين. وعلى ضوء الظروف الأمنية الراهنة، فإننا نؤيد هذا التوجه ونراه معقولا. وقد أحاطت اليابان علما بالاقتراح الذي قدمته مؤخرا عدة دول أعضاء بتعيين مبعوث خاص جديد للأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى اقتراح تفصيلي وعملي في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، نكرر تأكيدنا على أن الممثل الخاص للأمين العام قد أدى دورا رئيسيا في تنسيق الجهود الدولية من أجل أفغانستان.

إن اليابان سترأس مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٨، خلفا لألمانيا. وستكون مسائل أفغانستان من أهم المواضيع التي ستناقش في اجتماعات المجموعة. وتمشيا مع التزامنا الراسخ بأفغانستان، فإن اليابان ستستضيف كذلك اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي سيعقد في اليابان في العام المقبل. وستواصل اليابان تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خازائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب. ونتوجه بالشكر، كذلك، إلى الأمين العام وممثله الخاص، السيد كوينغز، وإلى زملائهما في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، على جهودهم الحثيثة والمتفانية في أفغانستان. ونتمنى للسيد كوينغز النجاح في جهوده في المستقبل.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، وأحطنا علما بمختلف المسائل الهامة التي تضمنها. ولا شك أن شعب وحكومة أفغانستان، تحت القيادة الحكيمة والمتفانية للرئيس كارزاي، قد بذلا جهودا هائلة وحققا تقدما كبيرا في المسيرة نحو السلام والأمن والتنمية خلال السنوات القليلة الماضية. ويشير التقرير المعروض علينا إلى جهود مشجعة وإنجازات قيمة تحققت في أفغانستان في مختلف الميادين، كالنمو الاقتصادي والتعليم والصحة وبناء الطرق والتنمية الريفية. ونحن نشيد بالأفغان على هذه الإنجازات المتميزة، التي تحققت على الرغم من الصعوبات الهائلة التي تعاني منها الحالة في البلد.

وعلى رغم هذه التطورات الإيجابية، فإن أفغانستان ما زالت تعاني من مختلف التحديات الصعبة، بما في ذلك تزايد انعدام الأمن والأنشطة الإرهابية من جانب طالبان والقاعدة وتجار المخدرات والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن معدل العنف الإرهابي هذا العام، قد ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦، وأعاق انعدام الأمن بسط سيادة القانون، وتوفير الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إننا نرى، كما ذكر تقرير الأمين العام، أن العامل الرئيسي في التصدي لحالة انعدام الأمن في أفغانستان والمحافظة على المكاسب الأمنية في البلد، على المدى الطويل، هو زيادة قدرات واستقلال ونزاهة قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ولا سيما قوات الشرطة الوطنية والجيش. وجلي أن توفير الأمن من خلال عملية وطنية وتخويل المسؤوليات

الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية ستكون لهما أهمية أساسية، وسيمكّنانها من التصدي لانعدام الأمن، الذي يسود اليوم، للأسف، في أجزاء معينة من البلد.

وهناك أيضا خطوات هامة أخرى، مثل تخصيص الأموال التي تنفق على حضور القوات الأجنبية لإعادة بناء الهياكل الأساسية، وبناء قدرات الأفغان، واستخدام الإمكانيات الإقليمية لإعادة بناء البلد، ويمكن ذلك، بالقدر نفسه، أن يسهم في تحسين الحالة العامة في أفغانستان. وهنا، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به سفير أفغانستان، إذ قال إن المساعدة المالية لحكومة أفغانستان ستمكنها من توفير الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة وتخفيف حدة الفقر في البلد، وهي أمور حيوية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وأود كذلك أن أؤكد على أن المؤسسات المالية الدولية ينبغي أن تقدم المساعدات المالية والفنية الكافية لهذه الغايات.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا يعاني الإرهاب المشين من طالبان، قد أدانت على الدوام الأعمال الإرهابية لتلك المجموعة. وإلى جانب المذابح التي ارتكبها طالبان ضد الدبلوماسيين والصحفيين الإيرانيين في عام ١٩٩٨، والتي صدمت العالم بأسره، فإن المجتمع الدولي قد شهد، منذ فترة لا تزيد على شهور قليلة، الإرهابيين المنتمين في أغلبيتهم إلى طالبان والقاعدة، يتسللون إلى مناطق إيران الشرقية، ويقتلون المدنيين الأبرياء وأفراد الأمن، وفي بعض الحالات، يختطفون السياح الأجانب. ولذلك، لدينا مصلحة حيوية في أن تكون أفغانستان بلدا مستقرا وآمنا ومزدهرا، وأن تكون محررة من الإرهاب والتطرف.

ومن نفس المنطلق، نرفض تلك الجهود المبذولة لترضية إرهابيي طالبان. إن القوات الأجنبية ستغادر أفغانستان في النهاية، ولكن آثار سياساتها غير الحكيمة ستبقى هناك لتؤثر على الأفغان والمنطقة لمدة طويلة بعد رحيلها عن البلد. إن حقيقة أن الإرهابيين خلال العامين الماضيين بدوا أكثر جرأة في ارتكاب جرائمهم في أفغانستان، تدل على أن الاتصالات مع الإرهابيين خلال مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن في البلد، قد يساء تفسيرها وكأنها مكافأة للإرهابيين والمجرمين، وستكون ذات نتائج عكسية وخطيرة بالنسبة لأفغانستان والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

ومما لا شك فيه أن مشكلة المخدرات واحد من أخطر التحديات لأفغانستان، وتترتب عليها نتائج تتجاوز بعيدا حدود ذلك البلد. إن تزايد زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الهيروين في أفغانستان قد أعاق تقدم البلد نحو التنمية وعرض للخطر أمن أفغانستان ومعها المنطقة وخارجها. وفضلا عن ذلك، فإن المخدرات بوصفها مصدرا لتمويل الإرهاب، قد أسهمت في دعم الإرهابيين والمتطرفين والمجموعات غير الشرعية التي تحاول زعزعة استقرار حكومة أفغانستان. وشجعت المخدرات على عقد تحالف مصلحة بين أصحاب المصالح الكبيرة والإرهابيين. وكما شددنا جميعا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أفغانستان المعقود في نيويورك، فإن فصم هذه العلاقة حيوي من أجل إقامة أفغانستان المستقرة والمزدهرة والديمقراطية.

ووفقا للدراسة السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، توسعت زراعة خشخاش الأفيون بمعدل ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وزاد إنتاج الأفيون بنسبة تصل إلى ٣٤ في المائة. وتدل هذه الزيادة، وهذا الاتجار المستشري بالمخدرات، على أن تدابير الوقاية والمكافحة لم تحقق النتائج المنشودة وأن المجتمع الدولي، للأسف، أخفق حتى الآن في كبح هذه الآفة. كما يؤكد كذلك على أن الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لم تكن مرضية للأسف.

وللتصدي لهذا الخطر، يصبح من الأهمية بمكان أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا أكثر صرامة – خاصة تلك القوات الأجنبية الموجودة في البلد، التي أوكلت إليها مسؤوليات معينة في هذا الصدد – وأن تقوم السلطات الأفغانية ببذل المزيد من الجهود الجدية والمتضافرة.

وتخوض جمهورية إيران الإسلامية من جانبها حربا مكلفة ضد تجار المخدرات. إننا نكافح هذا الخطر الكبير بكل جدية وإصرار كي لا يتضرر شعبنا، وشعوب المنطقة والذين يعيشون على بعد مئات الآلاف من الأميال في أوروبا وفي كل مكان آخر من خطر العقاقير المخدرة. ولقد حاربنا تلك الحرب بمفردنا وفقدنا حوالي ٤٠٠٠ من أفراد قواتنا الشجعان المعنيين بإنفاذ القانون، الذين ضحوا بحياتهم بالنيابة عن المجتمع الدولي. وشاركت إيران أيضا في الاتفاقات الثلاثية والترتيبات الإقليمية فيما يتعلق بالعمليات الحدودية المشتركة وتقاسم المعلومات بهذا الخصوص.

ولعلم الجميع، إن إيران من أكثر المؤيدين جدية وإخلاصا للأمة والحكومة الأفغانية خلال السنوات العديدة الماضية وهما تسعيان لتطوير مؤسساتهما الديمقراطية، ووضع دستور خاص بهما، وإعادة بناء الهياكل الأساسية لبلدهما، وباختصار، بناء أفغانستان جديدة تنعم بالاستقرار والأمن والنمو والازدهار. ونحن حازمون ولن نتزحزح عن دعمنا للرئيس كرزاي وحكومته، وسوف نواصل القيام بذلك. ولقد أكد على ذلك مؤخرا الرئيس كرزاي. وكما أشرت من قبل، نحن مقتنعون تماما بأن أفغانستان التي تنعم بالأمن والتنمية والخالية من الإرهاب والتطرف أساسية بالنسبة لأمن المنطقة واستقرارها وأمن بلدنا.

ولقد احتضن بلدنا بسعة صدر ملايين الأخوة والأخوات من اللاجئين الأفغان حوالي ثلاثة عقود، بالرغم من العبء الثقيل وبعض الصعوبات الأخرى التي سببتها لبلدنا مسألة اللاجئين. وكانت إيران، أيضا، من أوائل البلدان التي تقدمت بإسهامات مخلصة لإعادة بناء أفغانستان بعد سقوط طالبان. ولقد شاركنا بفعالية في مؤتمر طوكيو وأعلنا التبرع بمبلغ ٥٦٠ مليون دولار، وهو أكبر تبرع من حيث نسبة دخل الفرد في البلدان المانحة. وفي هذا الصدد، منح بلدنا أفغانستان حتى الآن حوالي ٣٠٠ مليون دولار لتنفيذ مختلف المشاريع الهامة في مجالات الهياكل الأساسية والخدمات الفنية والتعليمية والمساعدة المالية والعينية. وخصصنا كذلك حوالي المبلغ نفسه كاعتماد لإعادة بناء البلد. وفضلا عن ذلك، بدأنا في المرحلة الثانية من المساعدات الإنمائية لأفغانستان، بما مجموعه ٥٠ مليون دولار في زمن محدود، في حين تم كذلك التوقيع على عدد من الاتفاقات الهامة بين البلدين، بما فيها الاتفاق العام بشأن التعاون الثنائي وبشأن بناء قدرة الوزارات الأفغانية، خلال زيارة الرئيس إلى كابل في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا على إشادتنا وتأييدنا للدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان واستمرار ذلك الدور الأساسي في قيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في عملية إعادة إعمار ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لإدارتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال الأسبوعين الماضيين. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للتفاني الذي أبداه الممثل الخاص للأمين العام ، السيد كوينغز، وأتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

إن المناقشة التي نجريها اليوم بشأن أفغانستان فرصة مناسبة، بعد أسبوعين من الاجتماع الرفيع المستوى الذي ترأسه الأمين العام والسيد كرزاي. وكتلك المناسبة، يتيح لنا اجتماع اليوم فرصة للتأكيد مجددا على التزامنا باستقرار وإعادة بناء أفغانستان. وكما أشار وزير خارجية الهند قبل أسبوعين، إن الهند ملتزمة تماما بتنفيذ الجدول الزمني للاتفاق الخاص بأفغانستان وبمعالجة التحديات الأمنية والسياسية والإنمائية المرتبطة به التي تواجه أفغانستان.

وفي ضوء انعدام الأمن الذي أحدثه العنف الإرهابي الآثم، تشكل التحديات الاجتماعية – الاقتصادية المهمة الرئيسية في أفغانستان الناتجة عن عقود من الصراع والدمار والمعاناة. إن التحدي الذي أمام المجتمع الدولي هو، من ناحية، ضمان الأمن مع المساعدة في الوقت نفسه على حل تلك المشاكل، ومن الناحية الأخرى، تحويل التزاماتنا السياسية الرفيعة المستوى إلى استراتيجيات عملية ونتائج ملموسة على الأرض. إننا إذا نجحنا في جميع هذه المهمات الثلاث يمكن بذلك أن نهيئ الظروف التي تخلق ملكية وطنية أكبر لعمليات الأمن وإعادة البناء والتنمية على المدى البعيد.

والحقيقة التي لا مفر منها هي أنه لا يمكن إعادة بناء المؤسسات الوطنية التي دمرت خلال العقود الماضية. ومن ثمّ، يجب أن يكون هدفنا الجماعي هو البناء على النجاح الكبير الذي تم تحقيقه حتى الآن، في حين نعترف بأن الطريق إلى الأمام ما زال طويلا. لا بد لنا من مضاعفة التزامنا السياسي والاقتصادي لمساعدة أفغانستان في الأجلين المتوسط والطويل ولضمان ألاّ تزعزع التطورات القصيرة المدى من عزمنا. إن التصميم الذي أبدته بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في هذا المجال، بالتوسع في تواجدها ليشمل ١٧ مكتبا، يستحق الثناء. وإننا نتطلع إلى المزيد من التوسع حسب الاقتضاء عندما تتوفر القدرات.

وفي هذا الإطار، ليس هناك تحد أكثر لاختبار عزمنا الجماعي من ذلك التحدي الذي يشكله الوضع الأمني. إنه كذلك الخطر الذي يمكن وبأقصى سرعة أن يقوض جهودنا الجماعية في أفغانستان. ولذلك، لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نقلل من أهمية شراسة ظهور طالبان والقاعدة من جديد. إن الهند تقدر حق التقدير موقف حكومة أفغانستان وهو أن التحدي الذي يشكله الإرهاب – خاصة التوجه المتزايد للهجمات الانتحارية، والتسلل عبر الحدود، والصلة بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات – يتطلب حلا دوليا سياسيا شاملا وردا عسكريا محليا أقوى.

وفي الوقت نفسه، كما أكد على ذلك وزيرنا، لا بد من معالجة التحديات الأمنية بطريقة واقعية. وإذا جاز التعبير، نحن في المجتمع الدولي يجب علينا توفير الردود المناسبة، بما في ذلك إنفاذ الأمن والاستراتيجيات الاقتصادية والإنمائية التي تجلب بسرعة فوائد الحكم والتنمية للناس في أسوأ المناطق تأثرا. ولا نستطيع اللجوء إلى الحلول الجزئية التي توفر فقط الإغاثة المؤقتة في مناطق محدودة. فلا يمكن مكافحة الإرهاب بالتقسيط.

أما بخصوص الجانب المرتبط بمعالجة التحدي الإنمائي، تؤمن الهند بأن العمل الجيد الذي يقوم به المجتمع الدولي في أفغانستان يمكن أن يستمر على المدى البعيد إذا استثمرنا في تنمية الموارد البشرية الأفغانية. ولتحقيق ذلك، لا بد من اتباع نهج متعدد الجوانب؛ فمن ناحية، يجب أن نستثمر في إعادة بناء الهياكل الأساسية وخلق فرص العمالة، ومن ناحية أخرى، يجب أن ننقل بصورة مضطردة الكفاءات اللازمة والسلطة الإدارية إلى الشعب الأفغاني كي يتمكن من ملكية تلك المشاريع.

ومن ناحيتنا، ينبغي لي أن أشدد على أن التزام الهند بإعادة بناء وتنمية أفغانستان لا يزال ثابتا. إن برنامجنا

للمساعدة، الموجود منذ مؤتمر برلين، قد بلغ الآن ٧٥٠ مليون دولار. وقد دفعت الهند بالفعل، من ذلك المبلغ الذي أعلنا التبرع به، حوالي ٣٠٠ مليون دولار في تنفيذ مختلف مشاريع المساعدة منذ عام ٢٠٠٢. مقاصدنا تشمل شتى الأنشطة التي تتراوح بين مشاريع بناء القدرة إلى بناء الهياكل الأساسية والتعمير.

وفيما يتعلق ببناء القدرة، قامت الهند بتدريب أكثر من ٧٠٠ ٢ مواطن أفغاني في الهند. ومنذ عام ٢٠٠٦، قمنا سنويا بتدريب ٥٠٠ مسؤول حكومي أفغاني في دورات قصيرة الأجل وتدريب ٥٠٠ طالب في دورات على المستوى الجامعي في الهند. وتنفذ الهند أيضا برنامجا لتطوير القدرة في الإدارة العامة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعارة خدمات ٣٠ موظفا حكوميا هنديا لمساعدة مختلف الوزراء الأفغان. وبالإضافة إلى ذلك، تدرج الهند في كل مشاريع الهياكل الأساسية التي تنفذها في أفغانستان عنصرا قويا لتطوير القدرة.

وفيما يتعلق بالمشاريع، وبمعزل عن إكمال مشاريع الهياكل الأساسية الضخمة جدا الجارية الآن، تركز الهند أيضا في نفس الوقت على مشاريع التنمية الصغيرة. وتشمل تلك أنشطة تتطلب مشاركة المجتمعات المحلية. وتلك المشاريع تستهدف توفير أرباح السلام المباشرة للمجتمعات المحلية التي لم تجن حتى الآن ثمار التنمية. وقد عملت الهند على مواءمة برامجها للمساعدة مع الأولويات الأفغانية. وإن برامجنا تنفذ بتنسيق وثيق مع أصحاب المصلحة الأفغان، وتركز بصفة خاصة على التنفيذ والإدارة وتملك الأرصدة محليا.

والهند بصفتها بلدا تربطه روابط تاريخية وثقافية وإقليمية وثيقة بأفغانستان، من الطبيعي أن ننظر إلى التعاون الإقليمي بصفته الركن الثالث لاستقرار أفغانستان. إن التعاون الاقتصادي الإقليمي مؤشر هام لقياس تأثير استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية وعنصر استراتيجي منها. إن دخول أفغانستان في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لن يعزز فحسب الروابط التاريخية مع منطقة جنوب آسيا، وإنما سيوفر أيضا للمنطقة فوائد طويلة الأمد في التبادل التجاري الحر والأنشطة الاقتصادية المشتركة. وفي هذا السياق نُظمت عدة أحداث هامة للتعاون الإقليمي في غضون السنوات القليلة الماضية، بما فيها مؤتمر كابل للتعاون الاقتصادي الإقليمي ومؤتمر نيودلهي للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

لكن التحدي المركزي يظل تلبية الحاجة إلى تطوير تدابير منسقة لتنفيذ البرامج المرسومة في العمليات الإقليمية. وتلك تشمل مواجهة التحديات الرئيسية الآنية، مثل الإرهاب العابر للحدود، وتعزيز قدرات إنفاذ القانون وإدارة الحكم، وتيسير النقل البري وتوسيع التبادل التجاري والروابط التجارية.

ختاما، على الصعيد الكلي، يتمثل ردنا الأفضل على الذين يسعون إلى إخراج المجتمع الدولي من أفغانستان، في إبداء شعورنا المتقد بالحزم. ولن يتسنى لنا النجاح ما لم نظهر أن التزامنا التزام طويل الأمد وعزمنا لا يتزعزع. والأهم، يجب علينا أن نعمل سوية ضمن شراكة أكثر فعالية مع حكومة أفغانستان. وما يبرزه تقرير الأمين العام الأخير هو أن الزعامة القوية من الحكومة الأفغانية يجب مضاهاتها بتماسك أمتن بين المانحين وبالتزام قوي منا جميعا في المنطقة. وذلك يظل عنصرا رئيسيا في البناء الجماعي على المكاسب المحققة منذ مؤتمر بون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل النرويج وأعطيه الكلمة.

السيد لوفلد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): النرويج تعلن تأييدها التام لمحتوى البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ذلك البيان أثار عددا من المسائل التي تحظى بأهمية حيوية إذا أُريد للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن ينجحا في جهودهما المشتركة في سبيل السلام والاستقرار والتعمير في أفغانستان.

لقد طلبنا أن ندلي بكلمة لأننا نؤمن بأن الحاجة إلى تملك الأفغان في عملية التنمية والتعمير والحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، بهدف محدد هو تنسيق الجهود لبلوغ تلك الغاية، يجب التشديد عليهما أكثر. إننا لن نحقق النجاح في أفغانستان ما لم يتصور الشعب الأفغاني أن الدرب الذي اختاره منذ أواخر عام ٢٠٠١ هو درب التحسين النوعي المستدام في حياته. وإننا لن ننجح ما لم تتمتع المؤسسات الحكومية الأفغانية، على صعيد الوطن وعلى الصعيد المحلي على حد سواء، بالشرعية المتزايدة في أعين الأفغان.

لذلك، يجب أن يكون الاهتمام الطاغي في كل جهودنا الموجهة إلى التنمية والتعمير منصبا على كفالة أن تتماشى مع الأولويات والخطط الأفغانية، ومرة أخرى على صعيد الوطن وعلى الصعيد المحلي. يجب علينا جميعا أن تكون لدينا الرغبة في التنسيق وأن نسمح بتنسيق جهودنا مع وضع ذلك في الاعتبار.

يجب علي أن أشدد على إلحاحية هذه المسألة. لقد تطرق البعض منا إلى الحاجة إلى تنسيق أكبر هنا في نيويورك قبل عام، ومما يبعث على القلق حقا أننا ما زلنا نعاني من قلة التنسيق. وهذا يعني أننا ما زلنا نجازف بتبديد مواردنا وما زلنا نضيع الوقت الذي لن يتسنى لنا التعويض عنه في وقت لاحق. وهذا أمر خطير لأنه يقوض كفاءتنا ومصداقيتنا وقدرتنا على بلوغ مقاصدنا. التنسيق يتطلب الزعامة، ولا بد لنا من إناطة الولاية عن التنسيق بالأمم المتحدة.

الأمم المتحدة يجب أن تتولى دور الرائد والمنسق في التيقن من أننا جميعا نساهم إلى أقصى حد ممكن في تقوية الشرعية الأفغانية والتملك الأفغاني لعملية تنمية البلد. وهذا يجب أن يقترن بمسعى متواصل صوب بناء القدرة الأفغانية، ليتسنى للسلطات الأفغانية أن تحسّن خبرتها في رسم الأهداف والخطط والأولويات. وذلك يجب تطبيقه على الصعيد الوطني وصعيد المحافظة وصعيد القطاع على السواء. إن الشعب الأفغاني يجب أن يتمكن من رؤية أن التدابير التي تتخذها حكومته على شتى المستويات هي تدابير نموذجية ومتماسكة وموجهة نحو أهداف متسقة.

وإن كانت الأمم المتحدة ستعزز دورها القيادي والتنسيقي، فيجب أن تحصل على ما تحتاجه للقيام بذلك. وإن الرجال والنساء المتفانين الذين يعملون في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، تحت القيادة الممتازة للسيد توم كوينغز، يجب أن تعطى لهم السلطة والموارد الإضافية التي يحتاجون إليها. وإننا نفضل تعزيز البعثة وتعيين مبعوث خاص لكفالة التنسيق في كابل وبين عواصمنا. إن اختلاف وجهات النظر حول مسألة المبعوث الخاص يجب أن لا تعطل جهودنا لإمداد البعثة بتمويل وأيد عاملة أكثر، في كابل وفي محافظات أفغانستان كافة على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل باكستان وأعطيه الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد باكستان أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئنا بمناسبة تسنم غانا رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسفير جان – موريس ريبرت على الرئاسة الفرنسية الناجحة للمجلس في الشهر الماضي.

أود أن أرحب على وجه التحديد بالإحاطة الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن السيد توم كوينغز، الممثل الخاص للأمين العام لدى أفغانستان. ونعرب عن تقديرنا للسيد كوينغز على عرضه الأخير أمام المجلس، وعلى جهوده

المخلصة والمتفانية على رأس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان أثناء السنوات القليلة الماضية.

لقد قرأنا أحدث تقرير للأمين العام (S/2007/555). إنه يعطي نظرة إجمالية مفيدة للحالة. ومن الواضح أن التقرير يتكلم عن تحقيق التقدم في بعض المجالات، وهو ما ينبغي الترحيب به. لكن مما يبعث على القلق أن التوجه العام في أفغانستان يبدو سلبيا. ثمة مجموعة متعددة من المشاكل الداخلية ما زلت تعرقل وتفرض تحديا على عملية الانتقال إلى سلام وأمن دائمين. وقد تم في اجتماع الممثلين الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا في نيويورك تعريف التحديات التي تواجه أفغانستان تعريفا جيدا. وتلك تشمل إدارة الحكم، والمخدرات، والافتقار إلى التنمية، وانعدام الأمن.

المخدرات خطر جسيم ماثل يهدد كامل الجهد المبذول في أفغانستان. والمبادرة باستراتيجية شاملة عادلة لمحاربة مشكلة المخدرات لا بد من أن تكسر الصلة بين أموال المخدرات وتمويل النشاط الإجرامي للإرهابيين والمتمردين.

وبناء قوة مؤسسات الأمن الوطني الأفغاني واستعمالها في التدابير المضادة للتمرد وتقليل الاعتماد على القوات الأجنبية من شأنها أن تكون تطورا إيجابيا. وما يلزم هو توفر قوات وطنية محترفة مدربة تدريبا صحيحا وتتوفر لديها المعدات اللازمة وتتقاضى أجرا وافيا ومتوازنة عرقيا.

ونطلب أيضا بناء القدرة في قطاعي الحكم وسيادة القانون، واتخاذ إجراءات أكثر ضد الفساد. وأيضا، على الرغم من التحسن في بضعة مؤشرات اقتصادية واجتماعية، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم، فإن وتيرة التنمية الاقتصادية والتعمير لا تزال بطيئة وغير سوية، بخاصة في توليد العمالة التي تدر دخلا في المناطق الريفية. والموارد المخصصة للانتعاش الاقتصادي والتعمير لا تفي بالغرض. وثمة أيضا مشكلة دائمة، وهي مشكلة عدم الوفاء بالالتزامات المقطوعة لأفغانستان.

ودعوني أقول كلمات قليلة فيما يتعلق بالتحدي الأمني الذي يواجه أفغانستان. يلاحظ تقرير الأمين العام أن ٧٨ مقاطعة على الأقل من مقاطعات أفغانستان تصنف بأنها شديدة الخطر. أجزاء كبيرة من أفغانستان فضاء غير خاضع للحكم، أو خاضع لبنى موازية للمتمردين، كما لاحظ السفير الروسي. هذه هي الملاذات الآمنة في أفغانستان. ويلاحظ تقرير الأمين العام أن انعدام الأمن والعنف، فضلا عن نشاط المتمردين أو الإرهابيين، تتسبب فيهما بضعة عوامل أخرى، بما في ذلك القتال بين الفصائل، والنشاط الإجرامي، وأرباب الحرب والمخدرات. ولذلك، من المهم أن نقاوم، في تحليلنا واستجابتنا، الانغراء باعتبار التحديات الأمنية التي تواجه في أفغانستان خارجية.

يجب علينا أن يتوفر لدينا فهم صحيح لهذه التحديات الأمنية المعقدة. في أفغانستان هناك أولا وفي المقام الأول صميم العنف والصراع الذي ينبع من الجماعات الإرهابية، والمتشددين الأجانب، مثل القاعدة، وحفنة من متشددي طالبان غير المستعدين للمصالحة والتخلي عن مسار العنف. هذه العناصر تجب مواجهتها مباشرة، ولكن استراتيجيتنا العسكرية يجب أن تتفادى الإصابات في صفوف المدنيين وأن تمنع مزيدا من تنفير السكان.

ثانيا، ثمة ظاهرة تزايد التطرف، ومن هنا ما سمي إضفاء طابع الطالبان. وفي هذا السياق ينبغي أن يكون من المفهوم جيدا أن الطالبان جزء من المجتمع الأفغاني وكان نشوؤهم من ذلك المجتمع. وتمكن استمالة كثيرين منهم. ولذلك، نرحب بعرض الرئيس كرزاي بإجراء الحوار والقيام بالمصالحة على الطالبان، ونأسف لرفض بعض قادة الطالبان. ونلاحظ المعلومات من السيد كينيغ بأن بضعة قادة من الطالبان مستعدون لإجراء المحادثات. ونأمل في أن يكون في إمكان عملية المصالحة، بما في ذلك جمعية السلام بين باكستان وأفغانستان، المساهمة في هدف المصالحة هذا.

ثالثا، فضلا عن هذين العنصرين، نشأ لدى سكان من سواد الشعب في أفغانستان في مناطق معينة ولمختلف الأسباب تعاطف مع وجهة نظر الطالبان، وهم عرضة للتطرف. من المهم أن يستميل المجتمع الدولي وحكومة كابول قلوب وعقول هؤلاء السكان ومنع مزيد من نفورهم عن طريق اتباع استراتيجيات على الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية.

ما زلنا نعتقد من وقت طويل أن الاستراتيجية الناجحة في أفغانستان من شأنها أن تكون الاستراتيجية الشاملة، الاستراتيجية التي تجمع تدابير عسكرية وسياسية واقتصادية وإدارية. وهذه الاستراتيجية ينبغي لها أن تبني السلام بكد، مقاطعة تلو مقاطعة، ومنطقة تلو منطقة، نظرا إلى أن الظروف في كل منطقة تختلف بعضها عن بعض.

وتعاون باكستان مع أفغانستان يشمل طيف علاقاتنا برمته – المجال العسكري ومجال الاستخبارات ومراقبة الحدود، والتجارة والنقل والتعاون في مجال التنمية. ووجوه نجاح كثيرة ضد الطالبان، بما في ذلك بعض وجوه النجاح التي ذكرها أخي العزيز ممثل أفغانستان، جعلتها ممكنة الاستخبارات والتعاون العسكري والتعاون في مجالات أخرى قدمتها باكستان ثنائيا لأفغانستان أو عن طريق اللجنة الثلاثية التي تضم الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وباكستان عليها مسؤولية رسمية ألا تسمح بأن يتدفق الدعم لتمرد الطالبان أو القاعدة عبر مناطقنا الحدودية. ولذلك، نشرنا أكثر من مئة ألف جندي في هذه المنطقة، وأنشأنا ألف موقع حدودي، وخسرنا أكثر من ألف من الأفراد العسكريين، أكثر من خسائر أي بلد آخر في هذه الحرب ضد الإرهاب، وقمنا بأكثر من ١٢٠ عملية عسكرية، ما يزال قسم منها جاريا ونحن نتكلم. ونعتقد أن إيقاف النشاط عبر الحدود مسؤولية كبيرة تقع على كاهل باكستان وأفغانستان وقوات التحالف المتواجدة عبر الحدود.

وفي هذا السياق، توصلت باكستان وأفغانستان والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين إلى اتفاق على إغلاق أربعة مخيمات للاجئين الأفغان قريبة من الحدود، نظرا إلى أن هذه المخيمات شكلت مصدرا لتدفق المتشددين عبر الحدود. ومن المقلق إلى حد ما أن نرى رواية في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بإغلاق مخيم جالوزاي، ونعتقد أنه أسيء عرضها في التقرير، كما حصل بالنسبة إلى جوانب أخرى من الحالة الراهنة.

إن غلق المخيمات الأربعة تلك يتعرض لتأخيرات بسبب التردد الذي لا تفسير له، حتى من جانب وكالات الأمم المتحدة، في تيسير عودة اللاجئين. ونتوقع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة في إعادة توطين هؤلاء اللاجئين الأفغان. لا يجوز لهم أن يمتحنونا في ضيافتنا وفي صبرنا، لأننا نواجه أيضا مغبة الاتهامات حول الأنشطة العابرة للحدود من تلك المخيمات. ومن سوء الحظ أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان (البعثة)، بدا منها في بعض المناسبات افتقار إلى درجة من الحساسية السياسية وافتقار إلى النزاهة في تقاريرها وفي أعمالها.

ختاما، اسمحوا لي أن أقول إنه لا يوجد بلدان تربطهما علاقات أوثق من باكستان وأفغانستان. لقد ناضل شعبانا سوية ضد الصعاب وضد أعداء لا يُقهَرون. والبلدان يحتاج كل منهما إلى الآخر. إن مجلس السلام لدينا سيدرس التحديات المشتركة التي نواجهها من الإرهاب والتطرف. لكن البلدين يجب عليهما أن يتوخيا اليقظة والحذر حول المكائد التي يحيكها الخارجيون الذين يتمنون خلق الريبة والخصومة بيننا.

باكستان تريد أن ترى أفغانستان تخرج قوية ومتحدة ومتماسكة تعيش في سلام مع الداخل ومع الخارج. لدينا رؤيتنا لباكستان وللمنطقة. نريد أن نرى باكستان تتطور كمركز حيوي تنطلق منه الأنشطة الاقتصادية التي تربط جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا عبر ممرات التبادل

التجـاري والطاقـة والاتـصالات. وإننـا لـن نـتمكن مـن الاضـطلاع بـذلك الـدور مـن دون شـراكة مـع أفغانـستان. لـذلك نرحـب بعـضوية أفغانـستان في رابطـة جنـوب آسـيا للتعـاون الإقليمـي. وبـصفة باكـستان وأفغانـستان عـضوين في الرابطة وفي منظمة التعاون الاقتـصادي، الـذي يمتـد عـبر آسـيا الوسطى، فإنهما يمكنهما الاضطلاع بدور الجسور البرية بـين أطراف تلك المناطق الشاسعة.

وكمـا قـال الـرئيس مـشرف أمـام مجلـس الـسلام في كابل،

"باكستان ترغب في السلام والـصداقة والتعـاون مـع أفغانـستان استنادا إلى الاحترام المتبـادل والمـساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال".

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن للـسيد تـوم كنـيغس، الممثـل الخـاص للأمـين العـام لـشؤون أفغانـستان ورئـيس بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المـساعدة في أفغانستان، للرد على التعقيبات والأسئلة المثارة.

الـسيد كنـيغس (تكلـم بالانكليزيـة): اسمحـوا لي أن أدلي بأربعة تعقيبات وجيزة.

أولا وقبـل كـل شـيء، أود أن أشـكر مجلـس الأمـن على الدعم الواسع المتواصـل الـذي تتلقـاه بعثـة الأمـم المتحـدة لتقديم المساعدة في أفغانستان (البعثـة) وموظفوهـا كافـة منـه، ذلـك أننـا نعتمـد علـى دعمـه المتواصـل. والبعثـة، في الوقـت الحاضـر، لا تواجـه التحـديات العاديـة لمـا بعـد الـصراع فحسب، وإنما أيضا صراعا متعاظمـا في جنـوب البلـد. لـذلك فإننا نواجه تحديات في حفـظ الـسلام وفي صـنع الـسلام علـى حد سواء.

ثانيـا، أقـدر حقيقـة أن الأولويـات كانـت واضـحة في كل الاجتماعات التي عقـدت في الـشهر الماضـي: أولا، الأمـن وإصـلاح قطـاع الأمـن؛ ثانيـا، إدارة الحكـم؛ ثالثـا، جهـود مكافحة المخدرات؛ رابعا، التعاون الإقليمي. وقد تجلى ذلـك في كـل الملاحظـات الـتي أُبـديت اليـوم. وأود أن أشـير إلى أن إدارة الحكـم، بمـا أنهـا حيويـة للأمـن، فإنهـا قـد تكـون أهمهـا والحافلة أكثر بينها بالتحديات. إن الأمن الذي يتولاه الأفغـان بأنفسهم لا بد من تحقيقه، غير أن جهود مكافحة المخـدرات وتطوير القدرة والتعاون الإقليمي ضرورية أيضا.

ثالثا، محاربة التمرد لـن يُكتـب لهـا النجـاح إن لم تـزد مـن شـرعية حكومـة أفغانـستان. وكـل جهودنـا في مجـالات إدارة الحكم ومكافحـة المخـدرات والأمـن والتعـاون الإقليمـي يجب أن تركـز بالتـالي علـى الأهميـة الطاغيـة لـشرعية الحكومـة المنتخبة بصورة قانونية. لذلك يجب علينا أن نكـسب العقـول والقلوب لا لأنفسنا فحـسب وإنمـا أيـضا للحكومـة الأفغانيـة. يجـب علينـا أن نكـسب شـرعية الحكومـة الأفغانيـة، لأن الحكومـة الأفغانيـة الـتي تكـون شـرعية والـتي يراهـا الـشعب شرعية هي وحدها التي ستتمكن في النهايـة مـن التغلـب علـى التحديات التي يفرضها التمرد.

رابعـا، وأخـيرا، ينبغـي لجهـود أفغانـستان والمجتمـع الدولي، برأيي، أن تكون، ويمكن أن تكـون عـاملا حيويـا مـن عوامل صنع السلام في المنطقة بأسرها، مثلمـا يمكـن للمنطقـة، ويجب عليها، أن تكون عاملا حيويا من عوامـل صـنع الـسلام في أفغانستان. ومن ناحية أخرى يمكـن للـصراعات والقلاقـل في المنطقـة، ولكنـها يجـب ألا تكـون، عـاملا للتجزئـة بالنـسبة لأفغانستان ولجهودنا.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر الـسيد كنـيغس على التوضيحات التي وافانا بها.

لا يوجـد متكلمـون آخـرون علـى قـائمتي. وبـذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البنـد المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.